

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية

التخصص : بنوك

العنوان :

تقييم كفاءة الأداء المصرفي في البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري و القرض الشعبي الجزائري وكالتي الوادي (2009-2014)

تحت إشراف الدكتور:

هشام لبزة

إعداد الطالبتان :

✓ زينب بن عمر

✓ منال حاج عمار

لجنة المناقشة :

رئيسا

أستاذ محاضر صنف -أ-

د. أحمد نصير

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر صنف -أ-

د- هشام لبزة

مناقشا

أستاذ محاضر صنف -أ-

كريمة حبيب

السنة الجامعية : 2015-2016 م

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد على ما اعنت وأنعمت ولك الشاء على ما وفقت وهديت فوزعنا أن نؤدي شكر هذه

النعم وإن نعمل صالحا ترضاه وصلي اللهم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، شجرة الأصل

النورانية ولمعة القبضة الرحمانية وأفضل الخليفة الإنسانية

نقدم بجزيل الشكر والامتناء إلى الأستاذ المشرف هشام لبزة الذي لم يخل علينا بتوجيهاته ونصائحه،

حول الموضوع، وأرائه السديدة التي كانت عوناً لنا فيه إتمام هذه البحث

كما لا يفوتنا إن نقدم بالشكر الأعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من التوجيهات

والتصويبات .

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل،

وخاصة بالذكر الأستاذ الكريم نصر ضو ، ونشكر لكل عمال البنكين.

مقال - زينب

المُلخَص

تقييم كفاءة الأداء المصرفي في البنوك التجارية دراسة البنك الخارجي والقرض الشعبي

الجزائري الفترة (2009-2014)

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية تقييم كفاءة الأداء المصرفي في البنوك التجارية من حيث العائد على حقوق الملكية، حيث تضمن الإطار النظري لهذه الدراسة كل من ماهية البنوك التجارية من نشأة وتعريف وأهداف وخصائص ووظائف، وكذلك تحديد مفهوم تقييم كفاءة الأداء، من تعاريف والقواعد الأساسية لتقييم كفاءة الأداء، أما الجزء التطبيقي لهذه الدراسة فكانت دراسة ميدانية للبنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، حيث تم إعطاء نشأة وتعريف كلا البنكين والهيكلة التنظيمي لهما، ثم تم تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية لكلا البنكين خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 من خلال حساب مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة لكلا البنكين واستخراج النتائج والتعليق عليها والمقارنة بينهما.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، الكفاءة المصرفية، نموذج العائد على حقوق الملكية.

Summary:

The objective of this study is to assess the efficiency of banking performance in commercial banks in terms of return on equity. The theoretical framework of this study includes both the nature of commercial banks from origin, definition, objectives, characteristics and functions, as well as the definition of the concept of performance evaluation, The application of this study was a field study of the Algerian foreign bank and the Algerian popular loan, where the origin and definition of both banks and their organizational structure were given. The ROE model for both banks was implemented during the period from 2009 to 2014, The calculation of the indicators of return and risk indicators for both banks and the extraction of results and comment and comparison between them.

Keywords: commercial banks, banking efficiency, return on equity model.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ - د
الفصل الأول: البنوك التجارية وأداء الكفاءة المصرفية	6
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.	8
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها	8
أولاً: نشأة البنوك التجارية.	8
ثانياً: مفهوم البنوك التجارية.	9
1- تعريف البنوك التجارية.	9
2- خصائص البنوك التجارية.	10
المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية.	11
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية	13
أولاً: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية	13
ثانياً: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية	14
المطلب الرابع: استراتيجية تحقيق أهداف البنوك التجارية	15
أولاً: إدارة السيولة في البنوك التجارية	15
1- مفهوم السيولة وأهميتها	15
2- نظريات إدارة السيولة.	15
ثانياً: سياسة الودائع للبنوك التجارية.	16
1- مفهوم سياسة الودائع.	17
2- الإستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع.	17
ثالثاً: سياسة الإقراض والاستثمار في البنوك التجارية.	18
1- مفهوم سياسة الإقراض.	18
2- مكونات سياسة الإقراض.	18
المبحث الثاني: تحديد مفهوم تقييم كفاءة الأداء.	20
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء.	20
المطلب الثاني: تحديد مفهوم كفاءة الأداء.	20
المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم كفاءة الأداء.	21
المبحث الثالث: كيفية كفاءة الأداء المصرفي	23
المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية	23
المطلب الثاني: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام التحليل المالي	23

24	المطلب الثالث: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية
26	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على قياس الكفاءة وصعوباتها
28	خلاصة الفصل
26	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لكفاءة الأداء المصرفي للبنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري.
30	تمهيد
31	المبحث الأول: تقديم البنوك التجارية محل الدراسة
31	المطلب الأول: مهام وأهداف البنك الخارجي الجزائري
34	المطلب الثاني: ماهية القرض الشعبي الجزائري
37	المبحث الثاني: مخرجات البنكين
37	المطلب الأول: مخرجات البنك الخارجي الجزائري
40	المطلب الثاني: مخرجات القرض الشعبي الجزائري
44	المطلب الثالث: المقارنة بين مخرجات البنكين
45	المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لقياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية
45	المطلب الأول: مجتمع الدراسة
46	المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة
46	الفرع الأول: مؤشرات العائد
46	أولا: العائد على حقوق الملكية
46	ثانيا: العائد على الأصول
46	ثالثا: مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية
47	رابعا: هامش الربح
47	خامسا: معدل منفعة الأصول
47	الفرع الثاني: مؤشرات المخاطرة
47	أولا: مخاطر رأس المال
47	ثانيا: مخاطر السيولة
48	ثالثا: مخاطر التشغيل
48	المطلب الثالث: التفسير والمناقشة
52	المطلب الرابع: قياس معامل الارتباط بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر المصرفية
53	خلاصة الفصل
55	الخاتمة
59	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1	القروض الممنوحة للبنك الخارجي الجزائري الفترة 2009-2014	34
2	خدمات متنوعة لبنك الخارجي الجزائري خلال فترة 2009-2014	36
3	تكاليف البنك الخارجي الجزائري خلال فترة 2009-2014	37
4	القروض الممنوحة للقرض الشعبي الجزائري خلال فترة 2009-2014	37
5	الخدمات المتنوعة للقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 2009-2014	39
6	تكاليف القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 2009-2014	40
7	المقارنة بين مخزجات البنكين	41
8	العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 2009-2014	42
9	العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 2009-2014	43
10	مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية	43
11	هامش الربح	44
12	معدل منفعة الأصول	44
13	مخاطر رأس المال	44
14	مخاطر السيولة	44
15	مخاطر التشغيل	45
16	قياس معامل الارتباط بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر المصرفية.	49

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	الميكمل التنظمي للبنك الخارجي الجزائري	31
2	الميكمل التنظمي للقرض الشعبي الجزائري CPA.	33
3	القروض الممنوحة للبنك الخارجي الجزائري خلال فترة 2014-2009	35
4	خدمات متنوعة للبنك الخارجي الجزائري	36
5	القروض الممنوحة للقرض الشعبي الجزائري	38
6	الخدمات المتنوعة للقرض الشعبي الجزائري خلال فترة 2014-2009	39
7	تكاليف القرض الشعبي الجزائري خلال فترة 2014-2009	40

المقدمة

تؤدي البنوك في بلد من بلدان العالم دوراً حيوياً في تنمية النشاطات الاقتصادية على اختلافها، فهي تضطلع بدور حيوي يتمثل في جذب الودائع والعمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق الأرباح.

إذ تمثل البنوك عصب النشاط الاقتصادي، فمن خلال الأموال المودوعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات، كما تلعب البنوك الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، وتسعى كذلك إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبمقابل مواجهة أخطار محتملة ستواجهها والعمل على التقليل منها، تعد البنوك التجارية متعاملاً اقتصادياً فعالاً ومحركاً هاماً للتنمية الاقتصادية في أي بلد، فلم تعد ذلك الوسيط الذي يقوم بنقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، بل ابتعدت عن ذلك المفهوم التقليدي بتقديمها خدمات حديثة ظهرت مع التطور في التكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولموضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية، وكذلك في ظل الانفتاح على العالم وتوسع المعاملات البنكية، ويعتبر القطاع المصرفي من تحولات والتي كانت لها أثر على أداء وكفاءة و مردودية البنوك التجارية، ومدى تأهيلها للمنافسة الإقليمية والدولية، ومن المعايير والمؤشرات لقياس أدائها هنالك مؤشر العائد على حقوق الملكية.

الإشكالية البحث:

بما أن الكفاءة المصرفية من الأمور التي استطاعت اهتمام المؤسسات الاقتصادية لكونها مؤشر للربح والأداء فيها فإنه من الضروري البحث عن مؤشرات لتقييمها وباعتبار الأداء عامل مؤثر على كفاءة للمؤسسات المصرفية يظهر التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة :

ما مدى تقييم كفاءة الأداء المصرفي في البنوك التجارية؟

ومن خلال هذا ارتأينا معالجة التساؤل الرئيسي بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هي الصعوبات لقياس كفاءة البنوك التجارية ؟

✓ هل يلتزم البنك التجاري الجزائري بتحقيق أعلى عائد ممكن بالاستغلال الأمثل لموارده المتاحة؟

✓ هل يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية مؤشر كافي لقياس الكفاءة المصرفية ؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على الأسئلة السابقة انطلقنا من الفرضيات التالية:

✓ الصعوبات لقياس الكفاءة المصرفية هي تحديد وقياس مدخلاتها ومخرجاتها وتحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى مخرجات.

✓ يلتزم البنك التجاري بتحقيق أعلى عائد ممكن بالاستغلال الأمثل لموارده المتاحة.

✓ يمكن اعتبار نموذج العائد على حقوق الملكية مؤشر كافي لقياس الكفاءة المصرفية.

مبررات اختيار البحث:

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي:

• إن السبب الأساسي لاختيار الموضوع هو لأنه في مجال التخصص ومن المواضيع المهمة التي تخدم المجال المصرفي.

• يعتبر موضوع الكفاءة المصرفية من أهم المواضيع في الال البنكي ومتطلبا أساسيا خاصة في الوقت الراهن في ظل اشتداد المنافسة المصرفية.

• السعي إلى فهم الكفاءة المصرفية والتحكم في آلية وطرق قياسها، بالتالي فهم جانب أساسي في العمل المصرفي.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الجانب التالي:

• تتبع أهمية الموضوع من أهمية القطاع باعتباره الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول، فبناء اقتصاد مزدهر لا يكون إلا بوجود قطاع مصرفي متين ومتطور وهذا لا يكون إلا عن طريق تحقيق الكفاءة في الأداء لتعظيم الأرباح وبالتالي ضمان النمو والتطور.

• تظهر أهمية البحث في كون لكفاءة المصرفية أصبحت ضرورة وليس اختيار، لضمان مسايرة العولمة المالية وما تحمله من تحديات المنافسة.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الإستراتيجية المتبعة من البنوك التجارية لتحقيق أهدافها.
- إبراز أهم أساليب التقييم في قياس الكفاءة المصرفية.
- قياس الكفاءة المصرفية لبعض البنوك الجزائرية باستخدام العائد على حقوق الملكية.
- محاولة اختيار مدى قدرة البنك التجاري الجزائري التأقلم ومسايرة المتغيرات العالمية.

مجال وحدود البحث

✓ للبنكين الجزائريين وهي البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري باعتبارها بنكين وطنيين عموميين وما لهما من مكانة في السوق المصرفية الجزائري.

✓ الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة هي من سنة 2009 إلى غاية 2014 أي ست السنوات.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بناءً على طبيعة الإشكال المطروح وبغية الوصول إلى الأهداف سيتم استخدام المناهج الوصفي وذلك في الجانب النظري من الدراسة المتعلقة بالمفاهيم النظرية والتطبيقية، أما الجانب التطبيقي المتجسد في الفصل الثاني سيتم اعتماد المنهج التحليلي في دراسة الحالة لاعتباره أسلوب علمياً تطبيقياً يوافق طبيعة موضوع البحث.

صعوبات البحث:

عند قيامنا بإعداد البحث وجهتنا كثيراً من الصعوبات من بينها:

عدم الحصول على التساؤل المباشرة لحجة السرية المصرفية، كذلك منعنا البنك من تسليم الميزانيات المالية بحجة عياب المحاسب تم تسليمنا أوراق مكتوبة باليد.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات موضوع تقييم الأداء في البنوك التجارية، من هذا البحث يتم عرض البحوث المنجزة من قبل وهي كالتالي:

✦ مذكرة ماستر بعنوان تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية، كانت للباحثة رتيبة بركيبة (2014/2013) بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، حيث كانت إشكالية بحثها التالية:

كيف يتم تقييم الأداء في البنوك التقليدية والإسلامية بطريقة العائد على المخاطرة؟ وكيف يمكن المقارنة بين الصنفين من حيث النتائج؟

حيث لخصت مضمون بحثها في فصلين: الأول تمحور حول الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، والذي تناولت فيه الباحثة كل من مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية والإسلامية وكذا المقارنة بين مؤشرات الأداء المستخدمة في كلا البنكين، أما الفصل الثاني والذي كانت فيه الدراسة التطبيقية.

ولخصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

● البنوك الإسلامية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية، وتعتمد على المشاركة في الربح والخسارة.

- طريقة العائد والمخاطرة من الطرق التي تستخدم في تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية.
 - البنوك التقليدية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان
 - تتميز البنوك الإسلامية بمخاطر غير موجودة في البنوك التقليدية.
 - ✦ مذكرة ماستر بعنوان: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية للباحثة خمقاني ياسمين (2014/2013) بجامعة قاصدي مرياح ورقلة، والتي كانت إشكالية بحثها التالية:
 - ما مدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة المصرفية التي تعكس قدرتها على تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطرة؟
- حيث كان هذا البحث مقسم إلى فصلين: الأول الذي تطرقت فيه الباحثة إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية، والذي تم التعرف فيه على الكفاءة المصرفية وكذا الدراسات السابقة لنفس موضوع الدراسة ، أما الفصل الثاني فتمحور حول الدراسة الميدانية، وتم فيه عرض النتائج وتفسيرها.
- ومن النتائج المتوصل خلال هذه الدراسة:
- احتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي الجزائري سواء كان بالنسبة للملكية أو بالنسبة للقروض الممنوحة.

-شبكات الاتصالات الإلكترونية سواء الهاتف أو الإنترنت لا تستعمل لأداء الخدمات المصرفية.

-محدودية كفاءة أداء البنك الوطني الجزائري من حيث تحقيق أعلى عائد ممكن بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وبمراعاة تحقيق أقل تكلفة ومخاطر، وذلك لعدة أسباب كتمويلها لمؤسسات عمومية متعثرة، كذلك افتقارها سياسة المفاضلة في التوظيف.

هيكل البحث:

سغيا للإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهداف، تناولنا الموضوع من خلال فصلين الفصل الأول بعنوان **البنوك التجارية وأداء الكفاءة المصرفية** ويتضمن ثلاثة مباحث المبحث الأول يتحدث عن ماهية البنوك التجارية.

أما المبحث الثاني والذي كان تحت عنوان تحديد مفهوم تقييم كفاءة الأداء أما المبحث الثالث بعنوان كيفية تقييم كفاءة الأداء المصرفي.

والفصل الثاني بعنوان **طرق تقييم كفاءة الأداء في البنوك التجارية -دراسة تطبيقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية** ويشمل على ثلاث مباحث وهو الآخر، الأول بعنوان تقديم البنوك تجارية محل

الدراسة ، أما المبحث الثاني كان بعنوان مخرجات البنكين، أما المبحث عن دراسة تطبيقية لقياس كفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية.

الفصل الأول:

البنوك التجارية وأداء الكفاءة المصرفية

تمهيد:

تقوم البنوك بدور رئيسي و هام في كل مجالات الاقتصاد و الأعمال و المال في جميع دول العالم، بما تباشر من أعمال وساطة و تبادل و غيرها من التعاملات المالية.

فالبنوك تمارس دورا حيويا في تمويل التطور الاقتصادي للبلد، إلا أن نجاحها في أداء وظيفتها الأساسية يرتبط بقدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة.

وتعد الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية التي تم استخدامها في العديد من المجالات المختلفة، إذ أن لها أهمية ودور كبير على مستوى القطاع العام والخاص وعلى العديد من المنشآت والمنظمات ومن أمثلتها القطاع المصرفي، والتي يطلق عليها الكفاءة المصرفية التي تدل على نجاح أو فشل هذه المؤسسات والتي يمكن خلالها تقييم أدائها. و هذا ما سنحاول تتبعه في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

❖ المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

❖ المبحث الثاني: تحديد مفهوم تقييم كفاءة الأداء.

❖ المبحث الثالث: كيفية تقييم كفاءة الأداء المصرفي.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

ظهرت البنوك في مراحلها الأولى كمحصلة لتطور واتساع النشاط التجاري وتعدد أشكال النقود المتعامل بها، إلا أن التطورات الاقتصادية دفعت نحو تطورها، وذلك بتقديم خدماتها لمختلف القطاعات، وتحتل مكانة رئيسية ضمن السياسات الاقتصادية لكل الدول.

سوف نركز في الإطار على ماهية هذه البنوك وذلك كل من مفهوما، خصائصها، أهدافها ووظائفها. وتعتبر البنوك التجارية أول وأقدم مصادر التمويل، فهي تعتبر الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، ولا يمكن قيام أي نظام اقتصادي بدون بنوك تجارية.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها.

سنتناول في هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم وخصائص البنوك التجارية.

أولاً: نشأة البنوك التجارية

يرجع أصل كلمة بنك هي الكلمة الإيطالية *banco* وتعني مصطبة، وكان يقصد بها في البلد، المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.¹

تشير الدراسات التاريخية في هذا المجال إلى أن فكرة البنوك بدأت بالظهور في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد، فبعد ظهور مشاكل نظام المقايضة كان سك النقود يمثل حلاً جيداً، إلا أن هذه النقود كانت ثمينة مما أوجب على مالكيها البحث عن وسائل جيدة لحفظها، فكان الصاغة هم الجهة الأمينة التي تستطيع القيام بهذه المهمة بسبب وسائل الحماية الموجودة لديهم.²

يحتفظ الصاغة والصارفة بالنقود المعدنية التي يودعها لديهم التجار وكل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع والسرقة، فيقوم الصاغة والصيرفة بوضع هذه الأموال في خزائهم، ويسلم المودع إيصالا يتضمن مقدار وديعته ويتعهد برد ما لديه متى طلب صاحبها ذلك ويحصل الصيرفي على رسم الودع لقاء خدماته في المحافظة على الوديعة.³

¹ شاكراً القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1992، ص: 24.

² محمود حسين الوادي، وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 01، الأردن عمان، 2010، ص: 101.

³ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، الناشر دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006، ص: 142.

وفي تطور لم يقتصد عمل المصارف على قبول الودائع فقط، وإنما تجاوز ذلك إلى قبول الودائع ومنح الودائع الائتمان أو الإقراض للغير، وتبدأ أهمية هذا التطور في تاريخ المصارف، من أن هذا الاستعمال الودائع أو لزبون المصارف، لم يؤدي إلى تضيق نطاق أو أمر الدفع، وإنما أدى إلى زيادة موارد الائتمان.¹

استمدت البنوك التجارية تسميتها من عملية قيامها بتقديم القروض القصيرة الأجل للتجار، وهي القروض التي تقل فترة سدادها عن سنة واحدة، تمكنهم من تسديد قيمة مشترياتهم والاستمرار في تنفيذ أعمالهما التجارية. ولكن مع تطور الصناعة وازدياد أهمية الدور الذي تلعبه هذه البنوك في الاقتصاد القومي، فقد توسعت أعمال هذه البنوك لتشمل تقديم القروض إلى أصحاب المشاريع الصناعية. كما أنها أخذت بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل إلى جانب القروض القصيرة الأجل، ورغم هذه التطورات في أعمال البنوك التجارية إلا أن أسمها لم يتغير، رغم وجود من يعتقد أنه من الأصح أن يطلق على البنوك التجارية اسم بنوك الودائع.²

ثانياً: مفهوم البنوك التجارية.

1. تعريف البنوك التجارية:

وهي مصارف تجمع أموال الزبائن في صورة ودائع بأشكالها المختلفة وتوظفها في عمليات مجزية كتشجيع التجارة خصم الكمبيالات ومنح الائتمان بصورة مباشرة إلى المقترضين أو من خلال الأسواق المالية.³ وهي التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية سهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية.⁴

البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعماً للاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.⁵

وتعرف أيضاً البنوك التجارية بأنها من مؤسسات الوساطة المالية النقدية والتي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية. ويتيح لها القدرة على إنشاء نوع خاص من

¹ أحمد زهير شامية، النقد والمصارف، دار زهران للنشر، الأردن، عمان، 2010، ص: 250.

² ضياء مجيد، اقتصاديات النقد والبنوك، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص: 274.

³ محمود يونس، وآخرون، اقتصاديات النقد والبنوك وأسواق المالية، دار الجامعة، 2005، ص: 225.

⁴ خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، ط 01، الأردن، عمان، 2006، ص: 23.

⁵ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقد، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، عمان، 2010، ص: 58.

الودائع. إن وصف هذه المؤسسات المالية بالنقدية لا يعني أنها الوحيدة دون غيرها التي تتعامل بالنقد ولكن يعني ذلك أن هذه المؤسسات هي الوحيدة المؤهلة لإنشاء نوع النقود الذي أشرنا إليها أعلاه وتسمى المؤسسات المالية النقدية أيضا البنوك التجارية أو بنوك الودائع.¹

ويعرف آخرون البنوك التجارية بأنها المؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز.²

وفي الأخير نحاول إعطاء تعريف شامل للبنوك التجارية من خلال التعاريف السابقة وهي كالآتي: البنوك التجارية هو المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الائتمانات) بقصد الربح.³

2. خصائص البنوك التجارية

هناك عدة خصائص تتميز بها البنوك عن غيرها من البنوك الأخرى وهي كالتالي:⁴

- تتعدد البنوك التجارية والبنوك المركزي واحد.

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعاً لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحداً، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

- تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه.

يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

- تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى أبرائية وغير نهائية، والثانية أبرائية نهائية بقوة التشريع.

وتتماثل النقود القانونية في قيمتها المطلقة بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.

والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 12.

² محمود حسين الوادي، وآخرون، مرجع سابق، ص: 105.

³ سلمان دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص: 110.

⁴ نفس المرجع، ص، ص: 114، 115.

- تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي.

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا.

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:¹

- تحقيق أقصى ربحية.
- تجنب تعرض لنقص شديد في السيولة.
- تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين والبنك.

أولا: الربحية

تسعى إدارة المصارف دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف، إن المعيار الأساسي لمدى كفاية الإدارة، هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر، فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها، كما أن الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقق الأرباح. وحتى يتمكن المصرف تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه، وتشمل إيرادات المصرف البنود التالية:

✓ الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية؛

✓ العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف، نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين؛

✓ أتعاب الخدمات التي تقدمها المصارف، وغيرها المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية؛

✓ إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد المختلفة من خصم الكمبيالات، وأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية؛

✓ فروقات العملة الأجنبية، أي الأرباح المختلفة من شراء العملات الأجنبية وبيعها؛

✓ أما فيما يتعلق بتكاليف المصرف، فإنها تشمل على الآتي:

¹ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، دار الفكر للنشر والتوزيع، طعة الأولى، ص : 21.

✓ الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها؛

✓ العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف ذاته.

✓ المصاريف الإدارية... الخ.

نلاحظ أن الجانب الأكبر من مصاريف البنك يتكون من تكاليف ثابتة لهذا يرى (هندي) أن أرباح البنوك التجارية أكثر تأثراً بالتغيرات في إيراداتها مع منشآت الأعمال الأخرى.

معنى ذلك أنه إذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تحول لإيرادات البنك إلى خسائر لهذا على إدارة البنك أن تسعى زيادة الإيرادات وتجنب انخفاض فيها.

ثانياً: السيولة

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشآت الأعمال الأخرى، في الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافة لدى البنك كفيلاً بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس.¹

وتتكون سيولة البنك التجارية من مجموعتين:²

السيولة الحاضرة.

السيولة شبه النقدية.

كما يتضح من ميزانية البنك التجاري تتكون السيولة الحاضرة، أي الأرصدة الحاضرة من نقود حاضرة في خزائن البنك المركزي، وأرصدة نقدية مودعة في البنك المركزي والبنوك الأخرى، كما تتمثل السيولة شبه النقدية في الحوالات المخصومة التي تتكون من أذونات الخزنة والأوراق التجارية المخصومة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي.

ثالثاً: الأمان

نقصد بالأمان ذلك المتوفر للطرفين هما:

- المودعون.

¹ سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2009، ص: 20.

² عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص: 93.

-البنك.

فبخصوص أمان المودعون على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطها المعتاد. يمكن أن يكون هذا الحد هو رأسمال البنك التجاري، فكما هو معلوم فإن رأسمال البنك الصغير نسبياً ولا يمثل سوى 10% من، إجمال الأصول، لذلك يجب ألا يتجاوز خسائر النشاط المصرفي هذا الحد لأنها قد تمتص جزءاً من الأموال المودعين.

أما بالنسبة لأمان البنك فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجدداً والحصول على أكبر عائد ممكن.

لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد على رأس المال الممتلك، فأني خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين، وبالتالي إفلاس المصرف التجاري، لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشرعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، وإلى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف، لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن، وأنشطتهم، وتباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة، وباختصار تسهم الفروع في تنويع ودائع المصرف والقروض والتي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة، تعرض المصرف لمخاطر العسر.¹

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية .

يمكن تقسيم وظائف البنوك التجارية إلى نوعين:

أولاً: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

والتي يمكن إجمالها في النواحي التالية:²

1. فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها تتألف من:

1-1 ودائع الأجل: وهي الوديعة التي تودع لدى المصرف التجاري و لا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب

جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع المصرف.

2-1 ودائع تحت الطلب: وهي الودائع التي تودع لدى المصرف دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب

منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للمصرف ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.

3-1 ودائع تحت إشعار: وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار المصرف فترة زمنية

متفق عليها.

¹ رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص: 23.

² رشاد العصار، النقد والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، عمان، 2010 ص: 70.

2.توظيف موارد المصرف التجاري.

وتأخذ شكل قروض ممنوحة للعملاء و استثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال المصرف وهي الربحية والسيولة والضمان. ونظرا لاتساع أعمال البنوك التجارية وزيادة نشاطها فقد تغيرت النظرة للبنك من مكان لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة كبيرة تهدف إلى تأدية الخدمات المصرفية للجميع وزيادة تمويل المشاريع التنموية في الدولة فقد أدى ذلك إلى ازدهار الاقتصادي والحد من البطالة والعمل على وقف التضخم المالي ورفع مستوى المعيشة.لدى الفرد وهذا كله أدى إلى ظهور وظائف حديثة للمصرف التجاري سنجملها في الوظائف التالية.

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية.

وتتمثل في الوظائف التالية:¹

- ✓ إدارة أعمال ممتلكات وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة؛
- ✓ تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا مجال بحث أن لا يتجاوزه؛
- ✓ المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهذا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا؛
- ✓ يضاف إليها وظائف أخرى:²
- ✓ إصدار خطاب الضمان ؛
- ✓ شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء؛
- ✓ خدمات الكمبيوتر الحديثة؛
- ✓ البنك الآلي؛
- ✓ تأجير الخزائن الحديدية؛³
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية لصالح الزبائن.⁴

المطلب الرابع: إستراتيجية تحقيق أهداف البنوك التجارية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى إدارة السيولة وسياسة الودائع وسياسة الإقراض في البنوك التجارية.

¹ خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

² رشا العصار، مرجع سابق، ص: 70.

³ أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، الناشر مؤسسة لورد العاملين للشؤون الجامعية، 2006، ص: 94.

⁴ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص: 44.

أولاً: إدارة السيولة في البنوك التجارية.

حيث نذكر مفهوم وأهمية ونظريات إدارة السيولة.

1. مفهوم وأهمية السيولة

1-1. مفهوم السيولة

تعني: قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية سرعة وبدون خسائر، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحويل إلى نقدية وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته، أما سيولة الجهاز المصرفي: فتعني، الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحث يضطر المصرف لاستثمار هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة.¹

1-2. أهمية السيولة.

تبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي:²

- طبيعة وتركيبه الموجودات السائلة.
 - مواعيد الاستحقاق من أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لزمائنه.
- وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية حيث لا يمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه، إذ أن تلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف.

2. نظريات إدارة السيولة.

لقد ظهرت عدة نظريات متوالية، حاولت تفسير مشكلة السيولة في البنك التجاري وتحديد مصدر هذه المشكلة تقديم البدائل الكفيلة التي يمكن الاعتماد عليها في ذلك، ومن بين أهم هذه النظريات التي اهتمت بإدارة السيولة، نظرية القرض التجاري، نظرية التحويل ونظرية الدخل المتوقع.

¹ أحلام بو عبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، 2014، ص: 101-102.

² سيرين سمح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية، الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، سنة 2009، ص: 19.

2-1. نظرية القرض التجاري:

ترى هذه النظرية بأن السيولة الأصل تتوقف على إمكانية تحويل الأصل إلى نقد جاهز عند الحاجة، وهذه الإمكانية تستند على وجود سوق تباع فيها هذه الأصول. أي أن السيولة أصبحت تتوقف على:¹

- وجود سوق يباع فيها الأصل.
- قابلية الأصل للبيع بدون خسائر تذكر.
- مدى استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان البنك المركزي أو إعادة خصمه لديه.

2-2. نظرية التحول

هذه النظرية هي تطور النظرية القرض التجاري، وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يحوزها البنك التجاري فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة. من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة أوراقه المالية، ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم فإن مركز البنك التجاري لن يتأثر إذ كان يتمتع بمرونة التحويل أو التبدل والقدرة على بيع الأوراق أو إعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو تسير بعض الأصول للمحافظة على السيولة وتدعيم مركزه المالي.

2-3. نظرية الدخل المتوقع

تستند هذه النظرية إلى توظيف أموال البنك بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية والآجال مختلفة، ولذلك فإن ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المحقق للمؤسسة المقترضة أي قدرتها على توليد نقدية والتي ستمنعها بتسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق.

ثانيا: سياسة الودائع للبنوك التجارية

إن السياسة التي تتبعها المصارف التجارية تتوقف على هيكل الودائع وحجمها وآجالها، حيث يتوقف نجاح المصرف في إدارة أعمالها والحفاظ على مستوى آمن من السيولة المتوقف على مدى فعالية إدارية للأصول والخصوم، حيث يقتضي المنطق عدم التوظيف ودائع قصيرة الأجل في الأصول طويلة الأجل، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى مخاطر حادة في السيولة، لذا يقتضي المنطق توظيف الودائع طويلة الأجل في الأصول طويلة الأجل والودائع قصيرة الأجل في الأصول قصيرة الأجل.²

¹ حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2011، ص:9، ص:10.

² - جاسر سعيد الخليل، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير الوطنية في نابلس، فلسطين، 2004، ص:117.

1. مفهوم سياسة الودائع

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للمصارف التجارية لذلك تحرص المصارف على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي و الادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع ورفع كفاءة الأوعية الادخارية.

2. الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع

يمكن تمييز إستراتيجيتين أساسيتين لجذب الودائع هي:

1-2 المنافسة السعرية.

أساس هذه الإستراتيجية هو الدفع بمعدل الفائدة إلى أعلى من أجل جذب المودعين، لكن هناك عوامل تحد من إمكانية تطبيق هذه السياسة على نطاق واسع منها ¹:

- كونها تعمل على الحد من أعمال البنك.
 - تتأثر بحجم الطلب على القروض من خلال التغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة.
- أما أهم الأسباب في عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية مايلي: ²

- 1-1- الحد من ارتفاع تكلفة الأموال.
 - 2-1- الحد المنافسة بين المصارف.
 - 3-1- الحد من ارتفاع على القروض.
 - 4-1- الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة.
- 2-2. المنافسة غير السعرية.

الأساس الذي تقوم عليه الإستراتيجية هو تقديم خدمات مصرفية جديدة تميز البنك عن غيره من البنوك وتتلاءم مع متطلبات واحتياجات العملاء. ³

ومن أهم الخدمات المصرفية التي يمكن أن يعتمد عليها المصرف في جذب المزيد من الودائع: ⁴

¹ ميهوب سماح، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في البنوك والتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، فرع بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص: 13.

² رانية خليل حسان أبو سمرة، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2007، ص، ص: 117-118.

³ ميهوب سماح، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

⁴ رانية خليل أبو سمرة، مرجع سابق، ص، ص: 119-126.

2-2-1: تحصيل مستحقات المودعين؛

2-2-2: سداد المدفوعات نيابة عن العميل؛

2-2-3: استحداث أنواع جديد من الودائع؛

2-2-4: سرعة أداء الخدمة؛

2-2-5: التسيير على العملاء؛

2-2-6: خدمات تفصيلية للعملاء.

ثالثا: سياسة الإقراض في البنوك التجارية.

لابد لكل بنك عند تعامله مع القرض أن يكون لديه سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك لذلك يتم تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة البنوك على النحو التالي:

1. مفهوم السياسة الإقراضية:

السياسة الإقراضية البنكية هي مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا، والتي يسترشد بها متخذو القرارات عند البث في طلبات الإقراض، ويلتزم بها المنفذون.¹

2. مكونات السياسة الإقراضية: لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه، ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي وحجم رأس ماله. وغالبا ما تشمل سياسة الإقراض ما يلي:²

2-1 حجم الأموال المتاحة للإقراض: عادة ما يحدد في سياسات الإقراض القيمة الكلية للقروض بنسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة.

2-2 تشكيلة القروض: وهي توضح سياسة الإقراض، والقروض الجائز منحها وأهميتها بالنسبة، كما يمكن أن تحدد سياسة الإقراض أنواع القروض التي يجب الابتعاد عنها كذلك وكذا القروض الممنوعة منعاً مطلقاً.

2-3 تقرير حدود ومجال الاختصاص: حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض و التسهيلات.

¹ ميهوب سماح، نفس المرجع السابق، ص: 24.

² -بوشنافة أحمد، ووشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع التحديات، المركز الجامعي بشار، ص: 115.

4-2 تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك: النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي تتماشى مع سياسة البنك، وتلك غير المقبولة.

5-2 تحديد المنطقة التي يخدمها البنك: وهي المنطقة التي يمتد نشاطه إليه يتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان، لاشك أن لرأس المال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة.

6-2 سجلات القروض: تضع سياسة الإقراض النماذج والسجلات المطلوب استيفائها أو الاحتفاظ بها .

7-2 مستويات اتخاذ القرار.

8-2 متابعة القروض.

المبحث الثاني: تحديد مفهوم تقييم كفاءة الأداء.

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مفهوم كل من تقييم الأداء ومفهوم تقييم كفاءة الأداء بالإضافة إلى إعطاء القواعد الأساسية لتقييم الأداء.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء.

يرى البعض إن تقييم الأداء هو عبارة عن قياس لما تم انجازه من عمل، ومقارنته مع المستهدف وبالتالي قياس النتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسئول عنها، ويذهب البعض الآخر إلى القول بأن عملية تقييم الأداء ما هي إلا دراسات وبحوث تستهدف الوقوف على العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة وبين كفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية، وكيفية تطوير هذه العلاقات خلال مدة زمنية معينة عن طريق مقارنة ما تحقق فعلاً مع معايير محددة مسبقاً.¹

تقييم الأداء هو عملية رقابة على مراحل العمليات في البنك والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة، ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم، يرمي إلى تبين كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك ينسب لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل مرحلة من هذه مراحل.²

عملية تحليل لمجموعة من المعطيات والكشف عن التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للبنك من خلال دراسة القوائم المالية المتمثلة في كل من الميزانية وقائمة الدخل للتعرف على مدى الكفاءة في توظيف الودائع في الاستثمارات التي تحقق إيرابا، وتوضيح إيرادات ومصاريف البنك.³

المطلب الثاني: تحديد مفهوم كفاءة الأداء.

يقصد الأداء جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية الانجاز والطريقة المتبعة في توجيهات الإدارية ومدى تطابق ما تم انجازه مع المعايير والمقاييس المحددة، والمتعلقة بالكمية والنوعية والوقت، كما يقارب عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة.⁴

¹ فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2000، ص: 224.

² -صالح عبد القادر، تقييم أداء العاملين باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، دراسة ميدانية في مؤسسة سونلغاز حضري 01 ورقة للفترة ماي 2013، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق ومراقبة التدبير، جامعة قاصدي مرياح ورقة، 2012-2013، ص: 08.

³ -خالد عبد الرحيم، مطر الهبي، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2005، ص: 205.

⁴ - عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، مجمع المدخلات الملتنقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز المتطلبات والحكومات، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة، 2011، ص: 133.

• يتعلق بقياس مدى تحقيق الأهداف المقدرة أو المخططة، ويعرف بتقييم فعالية الأداء.

• يتعلق بمدى ملائمة وكفاءة الأساليب، التي اتبعت لتحقيق تلك الأهداف ويعرف بتقييم كفاءة الأداء.

ضمن هذا السباق يمكن القول بان كفاءة الأداء هو مفهوم يربط ما بين الأداء ومستواه المتحقق، ويطلق على ذلك تقييم الأداء لغرض تحديد الكفاءة التي يتم بها انجاز الأعمال والمهام المحددة، ويعرف هذا الأخير بأنه عملية لقياس وإصدار الأحكام على نتائج تحقيق أهداف أداء العامل ومقارنة مستوى تأدية الواجبات والمهام الملقاة على عاتقه عن طريق مقارنة الماضي بالحاضر وصولاً لوضع خطة عمل مستقبلية.

لقد ركزت دراسات الكفاءة المصرفية نحو تقييم هذه الكفاءة في إطار التكاليف التشغيلية للمصارف وكذلك دراسة الكفاءة المصرفية في إطار الربحية المصرفية، كما تم استخدام مفهوم الكفاءة الاقتصادية وتطبيقها على المصارف وذلك بقياس الكفاءة التقنية أو الكفاءة السعوية لمصرف معين أو عدة مصارف.¹

المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم كفاءة الأداء.

وتتمثل فيما يلي:²

1- تحديد الأهداف: هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء لذا يجب على المؤسسة تحديد أهدافها ودراساتها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية إنما تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية، والتي تصنف إلى أهداف قصيرة المدى وبعيدة المدى وأهداف رئيسية وأخرى فرعية.

2- وضع الخطط التفصيلية لانجاز العمل: بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلاً، يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة.

3- تحديد مراكز المسؤولية: حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من أجل الرقابة والإشراف في عملية تقييم الأداء هنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل من مركز مسؤولية، وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى، كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولية في عملية الكشف عن الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولة عنها.

¹ . عبد الحميد بوحاري، علي بن ساحة، نفس المرجع سابق، ص: 134.

² -عمر تيمجفدين، دور إستراتيجية التوزيع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص غقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص: 62، 63.

4- تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء: وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها، وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها، مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة، كذلك اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء، كما تختلف هذه المعايير من وحدة لأخرى وهذا حسب طبيعة نشاط كل وحدة.

المبحث الثالث: كيفية تقييم كفاءة الأداء المصرفي.

لقد ركزت دراسات الكفاءة المصرفية نحو تقييم هذه الكفاءة في إطار التكاليف التشغيلية للمصارف وكذلك دراسة الكفاءة في إطار الربحية المصرفية، كما تم استخدام مفهوم الكفاءة الاقتصادية وتطبيقها على المصارف وذلك بقياس الكفاءة التقنية أو الكفاءة السعرية لمصرف معين أو عدة مصارف.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية.

للكفاءة المصرفية معنى واسع لا يمكن حصره في نطاق ضيق، وبالتالي يمكن إعطاء التعريف الآتي:

"تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العائد، وبأقل ممكن من الهدر أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية من جهة ومن جهة أخرى تحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية".¹

ومن التعريف السابق نجد أن الكفاءة المصرفية تشمل عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:²

✓ الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل، ويطلق عليها كفاءة الحجم؛

✓ الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف، وهو ما يسمى بكفاءة التكاليف؛

✓ الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط، ويعرف بكفاءة النطاق.

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسة المصرفية عنه في المؤسسة الاقتصادية خاصة من حيث المبدأ أو الاقتصادي لكلمة كفاءة حيث تعني: الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة سواء بالنسبة للمؤسسة أو المؤسسة الاقتصادية.³

المطلب الثاني: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام التحليل المالي.

بالنسبة للبنوك فإن التحليل المالي يعتبر أساس من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوف المالية، ودراسة نتائج الأعمال والأداء المالي لتفسيره وتحديد مكان من الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة من قبل المصرف.⁴

وكذا يساعد على معرفة مركز البنك و حقيقة وضعه وأين يقف البنك المماثلة ويدل على الإخطار التي تمكن أن يواجهها لذا يعد التحليل المالي ضروري قصوى للتخطيط المالي السليم.

¹ -فخاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2013، ص: 26.

² نفس المرجع السابق، ص: 27.

³ .فيد خاتو، محمد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، عدد 12 سنة 2013، ص: 140.

⁴ زيغود يوسف وآخرون، تقويم أدوات التحليل المالي، مجلة جامعة تشرين للدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27، العدد 4، ص: 151.

و يتم تحليل البيانات والقوائم المالية بطرق مختلف أهمها:¹

أولاً: التحليل الراسي.

يقوم التحليل الراسي على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة وبمعنى آخر فإن هذا بنود الميزانية في تاريخ معين.

ثانياً: التحليل الأفقي

يقوم التحليل الأفقي علي أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس، للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه.

ثالثاً: تحليل النسب

يتضمن حساب نسب محاسبة خاصة من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية وذلك تكشف العلاقات بين هذه العناصر.

والنسب المالية تستخدم عادة لقياس الانحرافات المالية للمؤسسة وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها، استخدامها حيث إن أهميتها تتحلى في كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة.²

المطلب الثالث: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية.

يمكن تمييز نوعين من الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية، طريقة تعتمد البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي وتقوم أساساً على افتراض عدم وجود الأخطاء العشوائية عند القياس، ومن أهم طرقها تحليل البيانات المغلقة، طريقة تعتمد التقدير الإحصائي كنموذج معلمي، ومن بين طرقها طريقة الحد السميك وطريقة حد التكلفة العشوائية، وطريقة التوزيع الحر، وفيما يلي سيتم توضيح هذه الطرق كما يلي:³

1: طريقة تحليل البيانات المغلفة DEA.

شهد عام 1978 تطوراً في مجال قياس الأداء، فقد تمكن Charnes وزملاؤه من وضع أسس أسلوب التحليل التغلفي للبيانات، وهو تقنية غير معلمية وأحد أساليب البرمجة الخطية المبني على أساس منهجية الحد

¹-بوعبدلي أحمد، عبد الرزاق خليل، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، ورقة عمل مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، 2001، ص: 109.

²-فطيمة الزهرة نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية، خلال الفترة 2004، 2008، مذكرة ماجستير تخصص علوم

المالية والمصرفية، جامعة البرموك، الأردن، 2010، ص: 28.

³-عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، مرجع سابق، ص: 142.

frontier et hology التي ترجع لأعمال farrell عام 1957 وتميز هذا الأسلوب بالعديد من المزايا التي أهمها تحديد نسبة اللاكفاءة ومصدرها بالإضافة إلى سهولة الاستخدام. وتعرف هذه الطريقة بأنها تقنية غير معلمية تستخدم مبادئ نظرية البرمجة الخطية لاختبار نشاط بنك مقارنة بنشاط بنوك أخرى ضمن عينة من البنوك، حيث تقدم لنا "أفضل تطبيق" لمستوى تكنولوجي يعتمد أو يستند إلى خبرات عينة من البنوك.

2: طريقة حد التكلفة العشوائية:

تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكمية كمتغير تابع لعدة متغيرات تتضمن أسعار المدخلات ومستوى مزيج المخرجات. تشكل التكلفة الكلية المقدرة المتوقعة الحد العشوائي الذي يفترض أنه يمثل أفضل تطبيق. وعليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفة المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، مع افتراض مراقبة النموذج لجميع مكونات التكلفة باستثناء "كفاءة اكس" وتشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد الذي يمثل أفضل تطبيق، وعليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، وبالتالي يوصف المصرف باللاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة، في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة يسمى "بحد الاضطراب العشوائي"، ويشمل عنصرين هما: الأخطاء الناتجة عن الكفاءة X وتكون موزعة توزيعاً نصف طبيعي، والأخطاء العشوائية للانحدار التي تتوزع توزيعاً طبيعياً.¹

وتقاس كفاءة X النسبية للمصرف عن طريق درجة اختلاف التكلفة الحالية عن قيمتها المتوقعة، مع افتراض أن التكلفة الحالية للمصرف لا يمكن أن تكون أقل من قيمتها المتوقعة، وقد استخدمت هذه الطريقة على نطاق واسع في كثير من الدراسات السابقة في مجال قياس المصرفية.²

3: طريقة الحد السميك:

تم تطوير هذه الطريقة من طرف (Berger & Humphrey) وذلك سنة 1991 وتستمد عناصرها من الطريقتين السابقتين (SEFA) و (DEA)، فهي تبني فريضة أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضاً بكفاءة اكس، وهو ما يتوافق وطريقة (SEFA). وتفترض أن تطبيق يظهر من خلال عينات فرعية من المصارف، مثلما تطبقه طريقة (DEA). تفترض هذه الطريقة أنه، في المتوسط المصارف التي تتمتع نسبياً بمتوسط تكلفة منخفض (التكلفة الإجمالية ÷ الأصول الإجمالية) تشكل معيار للكفاءة التشغيلية والتي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للمصارف الأخرى.³

¹ رايس حدة، فاطمة الزهراء نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية، دراسة حالة البنوك الجزائرية، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 26، المجلد الأول، فلسطين، 2008، 2004، ص 63.

² فريد خاتو، قريشي محمد الجموعي، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

³ فريد خاتو، محمد الجموعي قريشي، نفس المرجع، ص: 110.

تحدد أو تعرف المصارف ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها تلك المصارف التي تقع في أدنى ربايعي أو ربيعي من حيث متوسط التكلفة ضمن المجموعة أو العينة.

4: طريقة التوزيع الحر:

تطبق هذه الطريقة عندما تتوافر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة، وتفرض أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمان، في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر الفترة نفسها، وبما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما: اللاكفاءة و الخطأ العشوائي فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياسا للاكفاءة البنوك عبر كل السنوات الفترة.¹

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على قياس الكفاءة وصعوباتها

تكمن صعوبة قياس الكفاءة في المؤسسة المصرفية نتيجة تعدد مدخلاتها ومخرجاتها ونتيجة تنوع الطرق والأدوات الاقتصادية والقياسية المستخدمة لتحليل مؤشرات الكفاءة.

أولاً: العوامل المؤثرة على قياس الكفاءة المصرفية.

نذكر منها: الربحية، المخاطر، العوامل الإدارية، درجة المنافسة، الأنظمة التشريعية، والقانونية.

كما يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى عوامل داخلية وخارجية:²

1: العوامل الداخلية: والتي تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك، كفاءة البنك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات.

2: العوامل الخارجية: وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، ومختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك تحديداً، والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك، والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

ثانياً: صعوبات قياس الكفاءة المصرفية.

الكفاءة هي معدل فعالية النظام أو هي نسبة المخرجات المفيدة من إجمالي المدخلات، ومن أجل تقييم كفاءة آلة أو الأعمال التجارية، لابد من تحديد وقياس مدخلاتها ومخرجاتها وتحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات أما بالنسبة لقياس كفاءة المصرف فهي أكثر صعوبة لعدة أسباب منها:

1: صعوبة تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية:

¹ رايس حدة، فاطمة الزهراء نوي، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

² طارق عبد الله المحيسن، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني "دراسة قياسية 1997-2004"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة مؤتة، الأردن، ص: 11.

لاشك أن لطبيعة نشاط المؤسسة المصرفية ولتطور نشاطها عبر الزمن، حيث تحولت المؤسسات المصرفية من الاقتصار على القيام بعملية الوساطة المالية إلى القيام بالأعمال الاستثمارية المالية الأخرى، ومن بنوك تجارية أو متخصصة إلى بنوك شاملة، قد جعل من عملية قياس الكفاءة المصرفية تتضمن جزاء من الربح أو عدم الدقة ناتجة عن صعوبة تحديد المقاييس الدقيقة التي تعبر عن نشاط، أو عن مدخلات ومخرجات البنك.

2: صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات:

من الصعب على المصرف تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات بشكل موضوعي، حيث أنه لا توجد قوانين موجودة لعمليات المصرف كما هو في الميكانيكا والفيزياء، وليس بقدرة أحد غير خبراء الاستدلال على أفضل أداء مصرفي يمكن بلوغه أفضل الممارسات وبدلاً من ذلك يقوم الاقتصادي وإن باستنتاج أفضل ممارسة من خلال مراقبة نسبة (المدخلات/ المخرجات) في المصارف الفعلية. وفي المقابل لا يمكن لأحد ببساطة اعتبار المصرف الكفاء وفقاً لأعلى قيمة مخرجات لكل دولار من المدخلات، وذلك لأنه يتم تحديد هذه النسبة جزئياً من خلال عوامل أخرى غير الكفاءة، مثل مزيج المخرجات والمدخلات.

وأسعار المخرجات، حيث أن المصارف مع انخفاض نسبة (المدخلات/ المخرجات) يمكنها الحصول على عمالة رخيصة غير عادية ومساحات مكتبية أو تخصص في أنواع من القروض غير المكلفة.¹

¹Tannenwald R. Differences across first district banks in operational efficiency, 1995 p.43.

خلاصة الفصل:

لم تعد نشاطات البنوك التجارية محصورة في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين فقط، بل أصبحت عمليات يومية تهم قطاعات واسعة من أفراد ومؤسسات ومنظمات، وتتزايد أهميتها يوما بعد يوم بسبب ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة، وفي ظل هذه التحولات تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا، نظرا لما تقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة، ولا يمكن أن نهمّل في الوقت الحاضر الدور الذي يقوم به النشاط البنكي في ظل انفتاح داخلي واسع على اقتصاد السوق.

إن كفاءة الأداء تعني تحديد مستوى معين يرغب المصرف تحقيقه، وإن هذا المستوى يضمن إنجاز المهام والفعاليات والوظائف بصورة كفؤ ورشيدة.

إن اعتماد قياس وتقييم كفاءة الأداء من قبل إدارة المصرف، يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسبابها وكيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة للارتفاع وتحسين مستوى الأداء، على العكس في حالة عدم ممارسة تقييم كفاءة الأداء من قبل المصرف في ظل الظروف السائدة في اقتصاد السوق المتمثلة بالمنافسة وعدم الاستقرار والتقلبات والأزمات، قد يؤدي إلى إفلاس هذه المؤسسة، لذلك يعتبر تقييم كفاءة الأداء أداة من الأدوات التي يستند عليها في عملية صياغة واتخاذ القرارات السليمة والصائبة نجاح المصرف في ممارسته لنشاطه.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لكفاءة الأداء المصرفي

للبنك الخارجي الجزائري والقرض

الشعبي الجزائري

تمهيد

بعد أن تم التطرق في الجزء النظري إلى البنوك التجارية وتقييم الأداء والكفاءة المصرفية، سيعالج هذا الفصل التطبيقي محاولة إسقاط العديد من المفاهيم والأدوات التي عولجت فيما سبق من مباحث على المؤسسات محل الدراسة والمتمثلة في البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي والقرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي للوصول ميدانيا إلى اختبار الفرضيات ومعالجة الإشكاليات المطروحة، وتجدد الإشارة إلى أن العديد من الصعوبات الميدانية والعوائق، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث.

❖ المبحث الأول: تقديم البنوك التجارية محل الدراسة.

❖ المبحث الثاني: مخرجات البنكين،

❖ المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لقياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق

الملكية.

المبحث الأول: تقديم البنوك التجارية محل الدراسة.

المبحث على كل من البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، وذلك بإعطاء لمحة عامة عن نشأتهما وكذلك مهام وأهداف وتطور مخرجات البنكين.

المطلب الأول: مهام وأهداف البنك الخارجي الجزائري.

1: البنك الخارجي الجزائري.

تأسس البنك الخارجي الجزائري في 1967/10/01 بموجب الأمر رقم 67-204 وبهذا فهو ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي:

✓ بنك باركليز في 30 أبريل 1960؛

✓ القرض الليونيفي 01 أكتوبر 1967؛

✓ الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967؛

✓ قرض الشمال في 31 ماي 1968؛

✓ البنك الصناعي للجزائر و البحر المتوسط في 31 ماي 1968.

الأمر الذي آخر هيكله البنك الخارجي الجزائري إلى غاية 01 جوان 1968 برأس مال يصل إلى 200.000.000 دينار، ويمارس البنك الخارجي كل مهام البنوك التجارية، وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع فهو بنك ودائع تابع للدولة والذي توسعت مهامه عام 1970م، إضافة لجمع الودائع الجارية يقوم من جانب الإقراض بتمويل التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للاستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، أيضا المشاركة في بنوك أجنبية وعقد تعاملات معها، كما تقوم بتوفير المعلومات للموردين والمصدرين الجزائريين حول إمكانية البيع والشراء.

كما تمتد النشاطات الإقراضية للبنك الخارجي الجزائري إلى قطاعات أخرى ففي هذا البنك تركز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سونا طراك وشركات الصناعة الكيماوية والبتر وكيماوية وقطاعات اقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصيص النظام البنكي وبعد 21 سنة من الوجود أصبح البنك الخارجي الجزائري أول مؤسسة تستقل بأموالها وذلك بموجب مرسوم 01/89 المؤرخ في 12/01/1989م تحول بنك الجزائر الخارجي إلى مؤسسة بالأسهم باحتفاظه كليا بمبادئه وأهدافه المسطرة بموجب قانون 1967/10/01م، رأس مال بنك الجزائر الخارجي مقسمة إلى أربعة أقسام تظهر على النحو التالي:

✓ أموال مشاركة البنك: 35%؛

✓ أموال المشاركة الإلكترونية، والاتصالات السلكية واللاسلكية 35%؛

✓ الأموال المشاركة للخدمات: 20%؛

✓ الأموال المشاركة للصيدلة، الكيمياء والبتر وكيمياء: 10%.

ويبلغ رأسمال بنك الجزائر الخارجي (الرأسمال الاسمي) حوالي 24.5 مليار دينار جزائري والذي تم رفعه سنة 2011 إلى 76 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرها 51.5 دينار جزائري، وأكد مسؤول بنك الجزائر الخارجي أن هذه الزيادة تأتي " إثر تحويل جزء من الفوائد المحققة من طرف البنك إلى رؤوس أموال خاصة نتيجة مختلف النتائج المعتبرة التي تحصل عليها هذا البنك "

وصنف بنك الجزائر الخارجي كالثالث أكبر بنك في شمال إفريقيا والثامن على مستوى القارة الإفريقية حسب الأسبوعية الدولية "جونأفريك". وعلى مستوى شمال إفريقيا يأتي بنك الجزائر الخارجي بعد "ناشيونل بنك أوف إنجبييت" و "التجاري وفاء بنك" للمغرب حسب تصنيف الـ 200 بنك إفريقي الأوائل تقوم به كل سنة هذه الأسبوعية المستقلة.¹

2: المهام الرئيسية التي يقوم بها بنك الجزائر الخارجي:

باعتبار أن الوكالة تابعة لبنك الجزائر الخارجي فإنها تكمل مهامه، فهي تعمل على تأمين التمويل للمستثمرين بما فيهم رجال الأعمال، وتكمن مهام الوكالة فيما يلي:

✓ تمويل كل عمليات التجارة الخارجية والمساهمة في ترقية الصادرات في إطار القانون وقواعد البنوك؛

✓ فحص كل أنواع القروض الممنوحة، سلفيات كانت أو تسيقات بدون ضمانات أو مع ضمانات؛

✓ تسيير العلاقات التجارية بصفة ديناميكية مع الزبائن؛

✓ تقديم خدمات مركزية للمؤسسات تشمل إعطائها المعلومات الخاصة بالهيئات الأجنبية المتعاملة معها؛

✓ القيام بجميع العمليات البنكية والمحاسبة الخارجية؛

✓ المحاسبة والمعالجة الإدارية للعمليات مع الزبائن سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية؛

✓ السهر على إعداد وتحليل وكذا تسيير الملفات المتعلقة بالقروض التي تمنح للخواص والمؤسسات والصناعة المتوسطة والكبيرة؛

✓ زيارة وتعجيل احتياجات تمويل المؤسسات والأفراد الذين لهم علاقة مع البنك الخارجي الجزائري.

¹ - معلومات مصرح بها من طرف مدير الوكالة

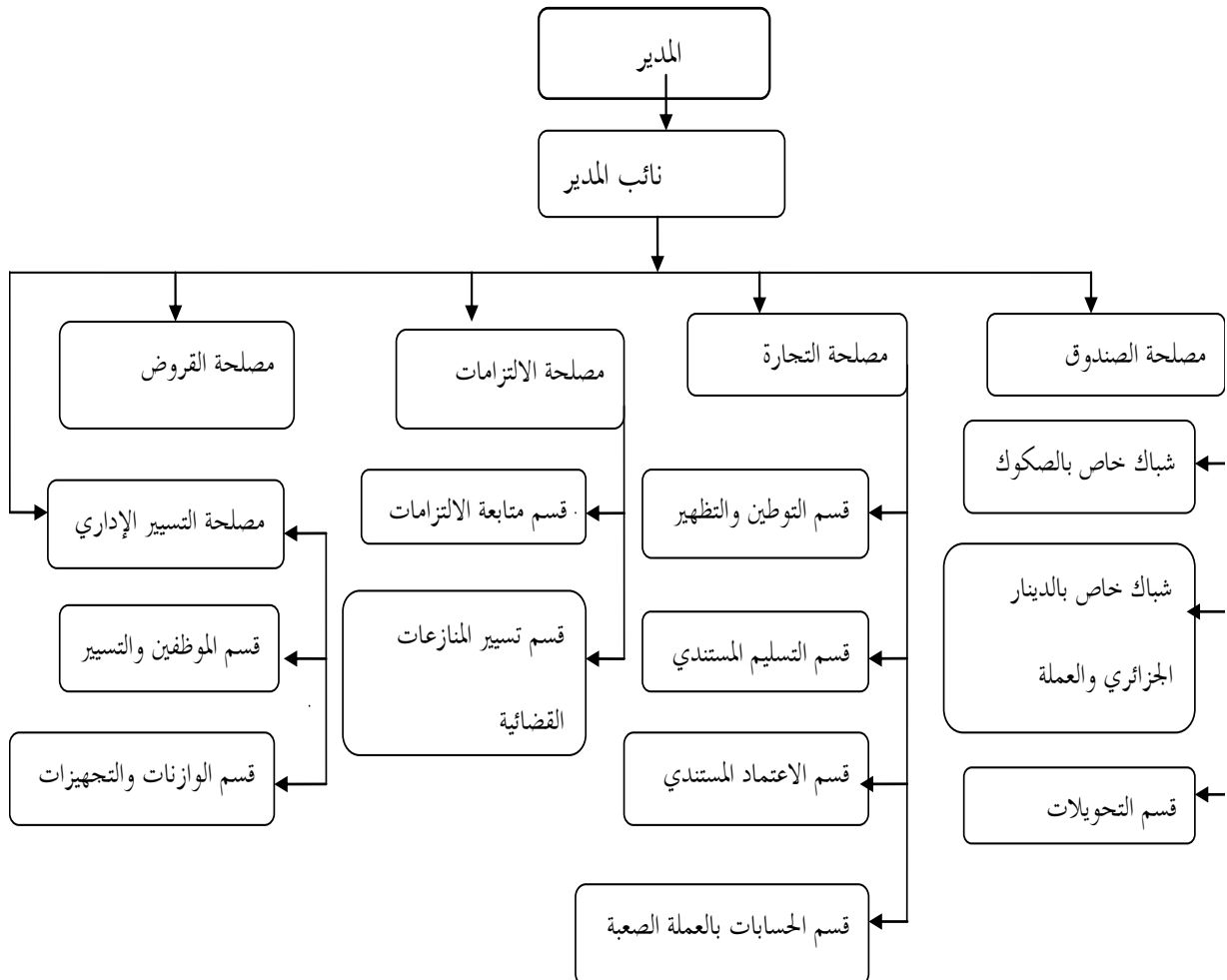
3: أهداف البنك الخارجي الجزائري:

تتمحور أهداف البنك في النقاط الرئيسية التالية:

- ✓ إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المؤسسات الاقتصادية في المجال الاستثماري والتجاري داخل ولاية الوادي؛
- ✓ التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن للأعمال؛
- ✓ توفير مناصب شغل من خلال تقديم قروض للشباب وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة؛
- ✓ تحديد الممتلكات والوسائل ومواكبة التطورات الخارجية؛
- ✓ توسيع مجالات القرض في جميع القطاعات؛
- ✓ تطوير نوعية وجودة الخدمات المقدمة والتحسين من الأداء.

4- الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري :

الشكل رقم (1): يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري .



المصدر: البنك الخارجي الجزائري .

المطلب الثاني: ماهية بنك القرض الشعبي الجزائري

1: مفهوم ونشأة الوكالة

هي أحد فروع القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي تهتم بتمويل مشاريع تشغيل الشباب ذوي المؤهلات العلمية ودعم مشاريع المقاولات، والبرامج الصناعية الكبرى بأنواعها كما تساهم في منح القروض عديدة في مجالات كثيرة أخرى كالقروض العقارية لشراء أو بناء مسكن أو تهيئة.

كما تقوم المؤسسة المالية بالمساهمة في دعم المهن الحرة، كالأطباء والمهندسين المعماري والخبراء في كل الميادين لإنشاء مشاريعهم الخاصة وتوسيعها.

أنشأت وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي في تاريخ 2 جويلية 1981 حيث فتحت الوكالة أبوابها لزيائنها وكانت تظم 07 موظفين موزعين كالآتي:

- مدير الوكالة؛

- رئيس مصلحة الصندوق؛

- شخص مكلف بشبايك الدفع والسحب؛

- شخص مكلف بتسجيل الحسابات؛

- شخص مكلف بمصلحة المحفظة وغرفة المقاصة؛

- أمين الصندوق؛

- حارس مناب.

2: مهامه.

تتمثل مهام القرض الشعبي الجزائري في:

✓ إقراض المنشآت الصناعية منها العامة والخاصة؛

✓ خصم الأوراق التجارية والأوراق المالية أيضا عند التسديد؛

✓ قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات وإعادة استثمارها؛

✓ تسليف قدماء المجاهدين؛

✓ منح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل؛

✓ التمويل المصرفي عن طريق تقديم القروض؛

✓ إقراض الحرفين مثل الفنادق، قطاعات السياحة، الصيد، التعاونيات في مجال الإنتاج، التوزيع، المتاجرة؛

✓ يلعب دور البنك المرسل بالنسبة للبنوك الأجنبية؛

✓ تنفيذ برامج الدولة المتعلقة بالائتمان القصير والمتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية التقليدية بشأن المخاطر

والضمانات كتسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف.... الخ.

3: أهداف القرض الشعبي الجزائري.

للبنك أهداف يسعى لتحقيق خاصة ما تعلق منها بتحسين الأداء ونذكر منها:

✓ تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التحويلات اللازمة للتطور التجاري وذلك بإدخال تقنيات

جديدة في ميدان التسيير والتسويق؛

✓ توسيع ونشر الشبكة وتقريبه من الزبائن والعمل على التسيير المحكم للموارد البشرية؛

✓ تحسين وتطور أنظمة المعلومات والوسائل التقنية؛

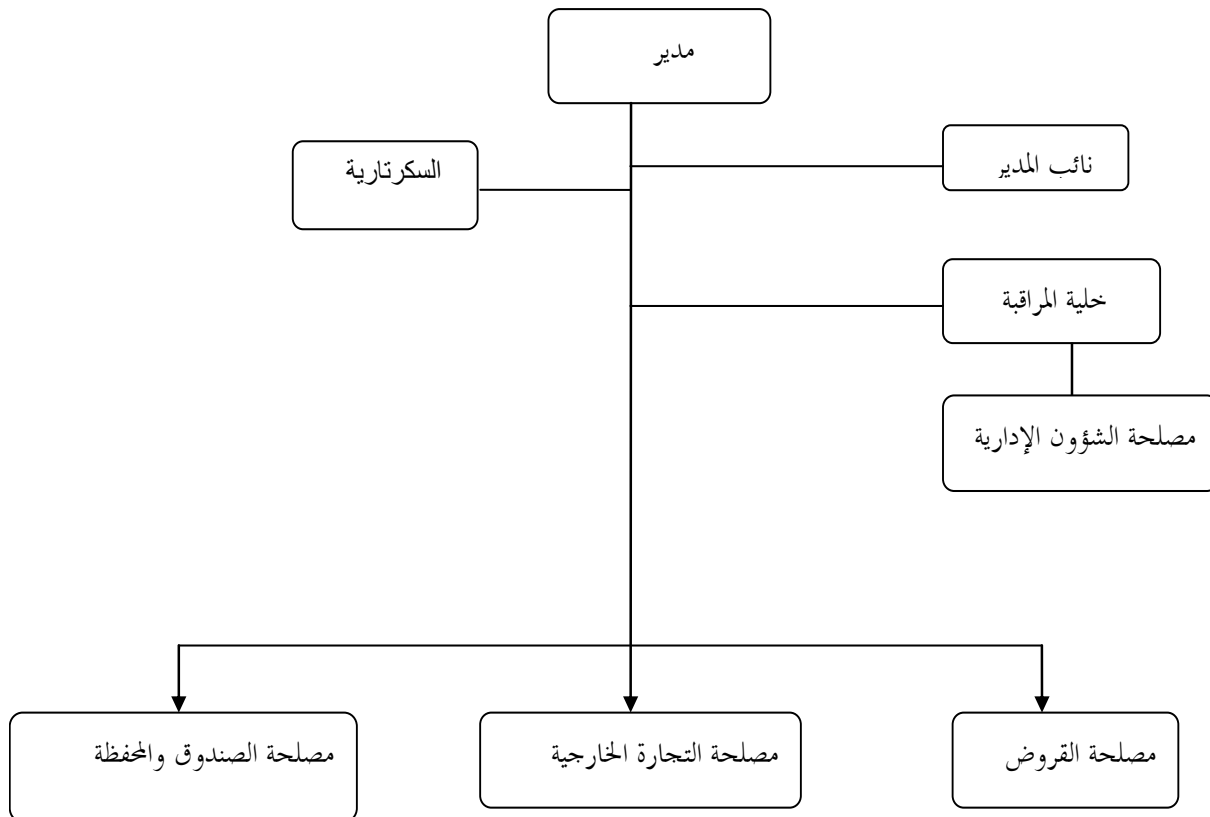
✓ تكوين المراقبة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية.

4: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.

يتكون بنك القرض الشعبي الجزائري من خمسة مصالح وهي مدير ومصلحة التجارة الخارجية ومصلحة

الصندوق ومصلحة الإدارة و مصلحة القروض ومخطط التالي يوضح ذلك:

الشكل (2): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري CPA.



المصدر: القرض الشعبي الجزائري .

المبحث الثاني: مخرجات للبنكين.

من خلال هذا المبحث حساب كلا من مخرجات القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري.

المطلب الأول: مخرجات البنك الخارجي الجزائري.

أولاً: القروض: المنتج الأول للبنك يرمز له بالرمز C وتمثل في التمويل البنكي التي يمنحها البنك للزبائن والمؤسسات العمومية والخاصة، ويقيم أدائه بسعر يسمى سعر الفائدة أو معدل الفائدة نسبة يحددها البنك حسب نوع القرض (%). ويرمز له بالرمز I، كما يقيم أيضا الأداء بحسب المدة تسمى مدة القرض ويرمز لها بN، وهي عادة ما تكون قروض طويلة الأجل، قصيرة أو متوسطة ويمكن تبويب أو تلخيص أداء القرض والمتمثل في المخرجات بأرقام إحصائية نحصرها في بحثنا بين سنوات (2009-2014) وعادة ما ينشرها البنك في تقييم (أو تقرير سنوي) إلى الجهات المختصة للإعلام.

جدول رقم (1): يوضح القروض الممنوحة للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2009، 2014)

الوحدة: ألف دج.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القرض الممنوح	121500	235000	17550	18842	19462	270150

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.

من خلال الجدول تمثلت السنوات المثلى (السنوات النموذجية أو القياسية) بين (2009، 2010، 2014)، هذا يعكس أن الأداء كان يتماشى المخرجات وهي القروض.

✓ كإلإشهار القرض: في سوق الزبائن؛

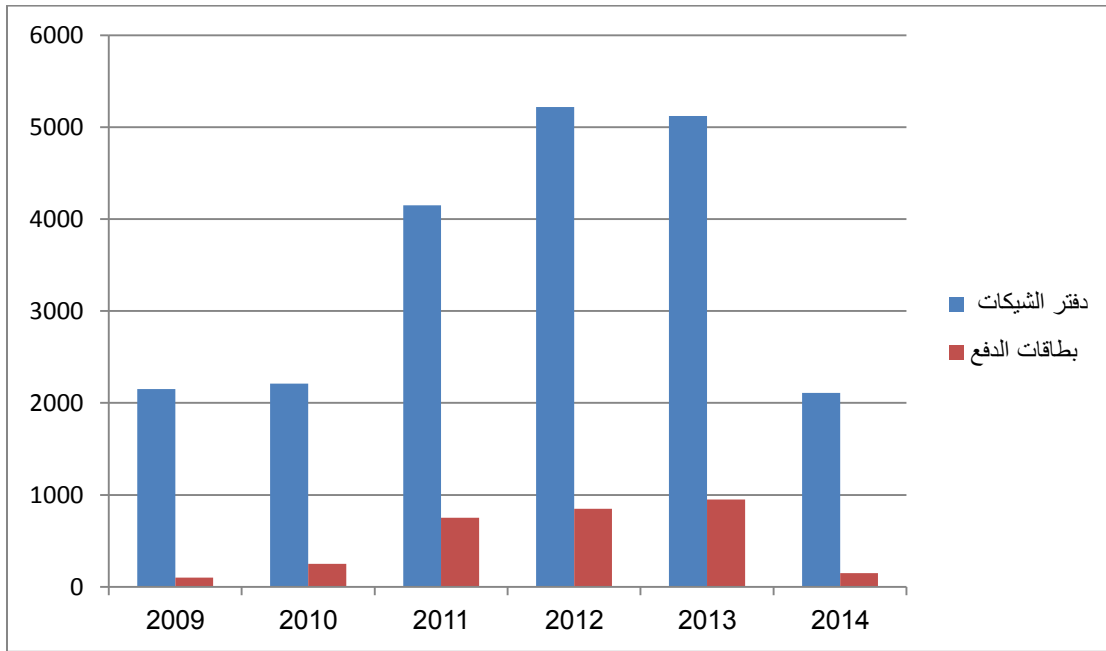
✓ مدى دراسة القرض: على مستوى البنك؛

✓ استقبال الزبائن؛

✓ السرعة في تنفيذ منح القرض؛

ثم تلاشي الأداء تدريجيا نتيجة لمخاوف البنك من درجة المخاطرة البنكية وتسمى في لغة البنك المخاطر البنكية الشديدة.

شكل رقم (3): يوضح القروض الممنوحة للبنك الخارجي خلال فترة 2009-2014



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.

ثانيا: خدمات متنوعة.

1: إصدار دفاتر الشيكات.

يقوم البنك بإصدار دفاتر شيكات، لكل أنواع الزبائن بمختلف أنواع الحسابات المفتوحة لديه، ويهتم البنك بزبائنه الدائمين .

وتتعدد الدفاتر بتحديد الحسابات، الجديدة ومن خلالها يلجأ البنك بإصدار هذه الدفاتر لأصحابها في أقرب وقت ممكن عن طريق الاتصال فكلما كان أداء الاتصال جيد بالزبون عن طريق الإعلام والإرسال كلما كان التوزيع في هذه الدفاتر جيد

2: إصدار بطاقات الدفع.

تسمى بين البنوك مثلها مثل الشيكات، لكنها دورها تقلل من الضغط على أداء السيولة داخل البنك وهذا الدور يقوم بالتحكم في السيولة والتقليل من المخاطر.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لكفاءة الأداء المصرفي للبنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري

جدول رقم(2): يوضح خدمات متنوعة للبنك الخارجي الجزائري خلالفترة2009-2014

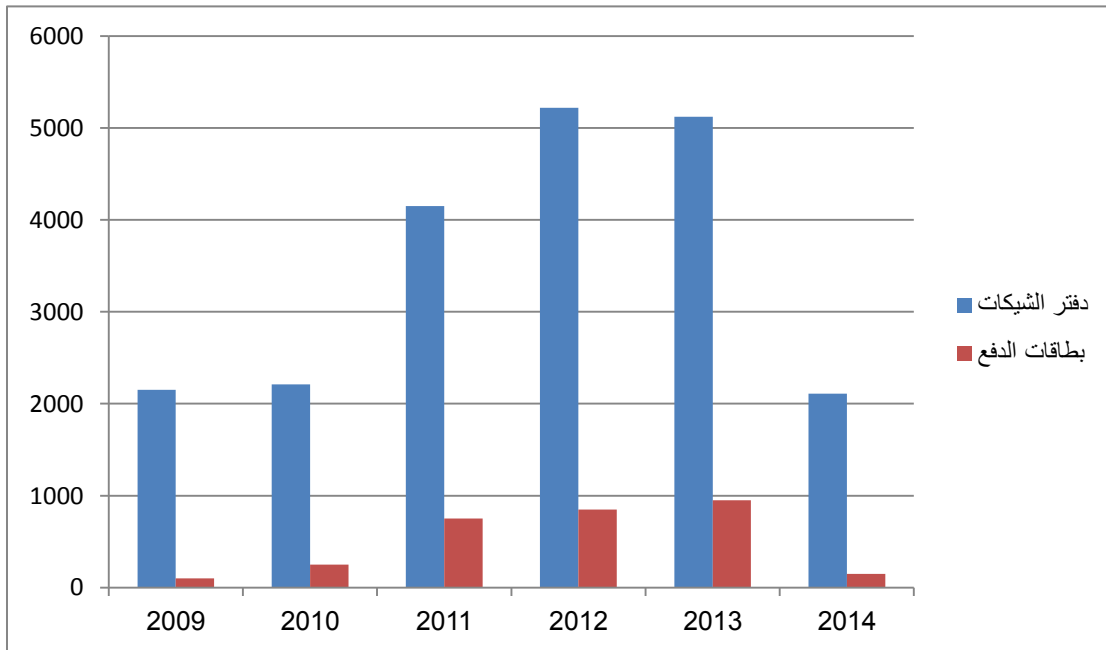
الوحدة ألف دج

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
دفتر الشيكات	2150	2210	4150	5220	5120	2110
بطاقات الدفع	100	250	750	850	950	150

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول أن إصدار بطاقات الدفع السنوات المثلث من 2011 إلى 2013 ثلاث سنوات كانت كفاءة الأداء مثلي يعود إلى العدد الكبير في المخرجات وهو تدفع البطاقات بعده هائل يتمشى وطلبات الزبائن أي شاري بين رغبات الزبائن وأداء البنك أي ما يعرف في البنك متطلبات المرحلة المؤثرة فيها السياسة المالية والسوقية للبنك ظهور مراسيم ولوائح ثانوية أثرت على تحريك هذا المنتج البنكي والذي يسمى وينطبق هذا على المنتج الثاني وهو دفع وتسليم دفاتر الشيكات .

الشكل رقم(4): خدمات متنوعة للبنك الخارجي خلال فترة (2014-2009)



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري

ثالثا: تكاليف وإيرادات البنك .

تدرس التكاليف والإيرادات على المستوى البنك على أساس التوقعات لسنة مالية مقبلة في إطار إعداد الميزانية التقديرية، مثل تطرح هذه الدراسة على المديرية المركزية على قسم الميزانية لإعطاء الميزانية الحقيقية للإيرادات والتكاليف.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لكفاءة الأداء المصرفي للبنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري

ترتفع وتنخفض التكاليف بارتفاع و انخفاض الأداء البنكي لكن المشرفون والعاملون عليهم بالتحكم في إرشاد هذه التكاليف ومحاولة التقليل منها بأداء أكبر، تكاليف

الجدول رقم(3): يوضح تكاليف البنك الخارجي الجزائري خلال فترة(2009-2014)

الوحدة ألف دج

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التكاليف	420110	405250	339110	337250	338150	450250

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنك الخارجي الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع التكاليف 2009، 2014، زيادة تكاليف الاستثمارات، البنك الخارجي الجزائري.

المطلب الثاني: مخرجات القرض الشعبي الجزائري.

أولا: القروض

المنتج الأولي للبنك يرمز له بالرمزC- وتمثل في التمويل البنكي التي يمنحها البنك للزبائن والمؤسسات العمومية والخاصة .

ويقيم أدائه بسعر يسمى سعر الفائدة أو معدل الفائدة نسبة يحددها البنك حسب نوع القرض (%). ويرمز له بالرمزI، كما يقيم أيضا الأداء بحسب المدة تسمى مدة القرض ويرمز لها بN، وهي عادة ما تكون قروض طويلة الأجل، قصيرة أو متوسطة ويمكن تبويب أو تلخيص أداء القرض والمتمثل في المخرجات بأرقام إحصائية نحصرها في بحثنا بين سنوات(2009-2014)

وعادة ما ينشرها البنك في تقييم (أو تقرير سنوي) إلى الجهات المختصة للإعلام.

الجدول رقم(4): يوضح القروض الممنوحة للقرض الشعبي الجزائري خلال فترة (2009-2014)

الوحدة ألف دج

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القرض الممنوح	182250	352500	26325	28236	29193	405225

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات القرض الشعبي الجزائري.

من خلال الجدول تمثلت السنوات المثلى (السنوات النموذجية أو القياسية) بين (2010-2014)

هذا يعكس أن الأداء كان يتماشى المخرجات وهي القروض.

✓ كالإشهار القرض: في سوق الزبائن ؛

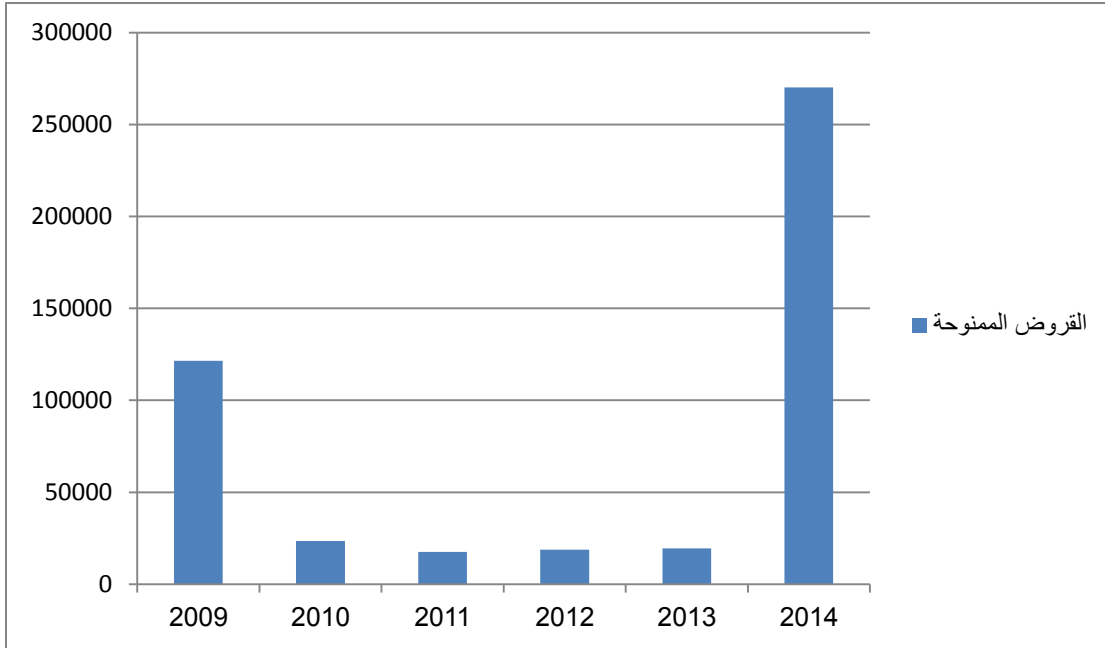
✓ مدى دراسة القرض: على مستوى البنك؛

✓ استقبال الزبائن؛

✓ السرعة في تنفيذ منح القرض؛

ثم تلاشى الأداء تدريجيا نتيجة لمخاوف البنك من درجة المخاطرة البنكية وتسمى في لغة البنك المخاطر البنكية الشديدة.

الشكل رقم(5) القروض الممنوحة للقرض الشعبي الجزائري خلال فترة(2009-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات القرض الشعبي الجزائري.

ثانيا: خدمات متنوعة.

1: إصدار دفاتر الشيكات.

يقوم البنك بإصدار دفاتر شيكات، لكل أنواع الزبائن بمختلف أنواع الحسابات المفتوحة لديه، ويهتم البنك بزبائنه الدائمين، وتتعدد الدفاتر بتحديد الحسابات، الجديدة ومن خلالها يلجأ القرض الشعبي الجزائري بإصدار هذه الدفاتر لأصحابها في أقرب وقت ممكن عن طريق الاتصال فكلما كان أداء الاتصال جيد بالزبون عن طريق الإعلام والإرسال كلما كان التوزيع في هذه الدفاتر جيد.

2: إصدار بطاقات الدفع.

أو تسمى بين البنوك مثلها مثل الشيكات، لكنها دورها تقلل من الضغط على أداء السيولة داخل البنك وهذا الدور يقوم بالتحكم في السيولة والتقليل من المخاطر.

الجدول رقم(6): يوضح الخدمات المتنوعة للقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2009-2014)

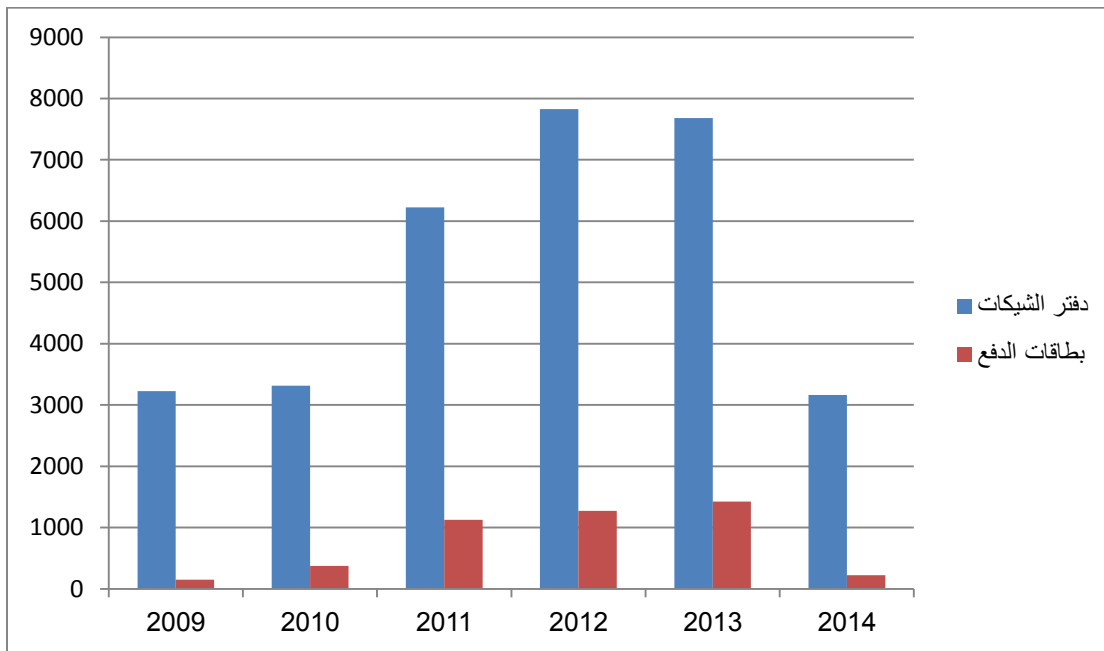
الوحدة ألف دج

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
دفتر الشيكات	3225	3315	6225	7830	7680	3165
بطاقات الدفع	150	375	1125	1275	1425	225

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات للقرض الشعبي الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إصدار بطاقات الدفع السنوات المثلثة من 2011 إلى 2013 ثلاث سنوات (كانت كفاءة الأداء مثلى يعود إلى العدد الكبير في المخرجات وهو تدفع البطاقات بعده هائل يتمشى وطلبات الزبائن أي شاري بين رغبات الزبائن وأداء البنك أي ما يعرف في البنك متطلبات المرحلة المؤثرة فيها السياسة المالية والسوقية للبنك ظهور مراسيم ولوائح ثانوية أثرت على تحريك هذا المنتج البنكي والذي يسمى وينطبق هذا على المنتج الثاني وهو دفع وتسليم دفاتر الشيكات

الشكل رقم(6) يوضح الخدمات المتنوعة للقرض الشعبي الجزائري خلال فترة 2009-2014



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات القرض الشعبي الجزائري.

ثالثا: تكاليف وإيرادات البنك

تدرس التكاليف والإيرادات على المستوى البنك على أساس التوقعات لسنة مالية مقبلة في إطار إعداد الميزانية التقديرية .

مثل تطرح هذه الدراسة على المديرية المركزية على قسم الميزانية لإعطاء الميزانية الحقيقية للإيرادات والتكاليف. ترتفع وتنخفض التكاليف بارتفاع و انخفاض الأداء البنكي لكن المشرفون والعاملون عليهم بالتحكم في إرشاد هذه التكاليف ومحاولة التقليل منها بأداء أكبر تكاليف.

جدول رقم(6): يوضح تكاليف القرض الشعبي الجزائري خلال فترة 2009-2014

الوحدة ألف دج

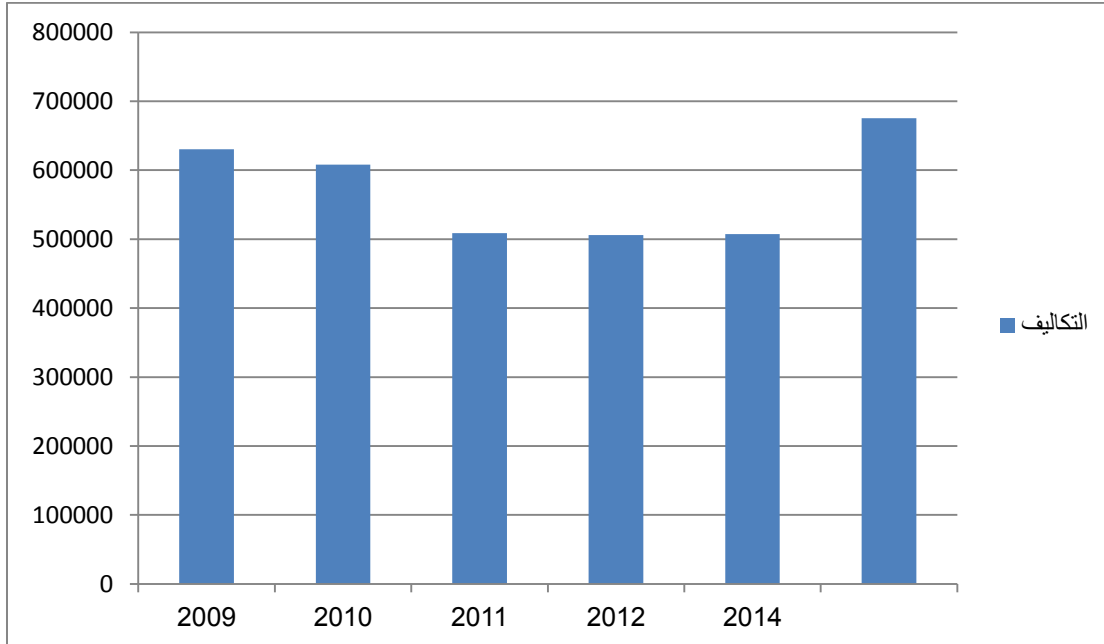
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التكاليف	630165	607875	508665	505875	507225	675375

المصدر: من إعداد الطالبان وباعتماد على معطيات القرض الشعبي الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ارتفاع التكاليف 2009، 2014 زيادة تكاليف الاستثمارات،

القرض الشعبي الجزائري.

الشكل رقم(7): يوضح تكاليف القرض الشعبي الجزائري خلال فترة 2009-2014



المصدر: من إعداد الطالبان وباعتماد معطيات القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثالث: المقارنة بين مخرجات للبنك الخارجي والقرض الشعبي الجزائري.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مقارنة بين البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري من خلال القرض الممنوح ودفتر الشيكات وبطاقات الدفع وعدد الأسهم والتكاليف.

جدول رقم(7): يوضح المقارنة بين مخرجات البنكين.

الوحدة ألف دج

المخرجات	البنك الخارجي الجزائري	القرض الشعبي الجزائري
القرض الممنوح	147203.9	207305
دفتر الشيكات	2647.5	4371.2
بطاقات الدفع	397.5	506.2
عدد الأسهم	240.5	667.2
التكاليف	343084	514626

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنكين.

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن المخرجات المتمثلة في القرض الممنوح ، دفتر الشيكات، بطاقات الدفع، عدد الأسهم والتكاليف البنك الخارجي الجزائري أقل من مخرجات القرض الشعبي الجزائري.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لقياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية

تتمحور الدراسة التطبيقية بشكل أساسي على دراسة وتحليل نموذج العائد على حقوق الملكية المعتمد عليه في قياس كفاءة البنوك محل الدراسة. حيث يشمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع بيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.

سنحاول في الأخير إخراج مجموعة من المؤشرات والتي تعبر على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري وكذلك القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي الجزائري ، حيث قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات و معلومات عن البنوك الجزائرية و رغم المحاولات لإدراج جميع المصارف الجزائرية ولفترة أطول ما يمكن إلا أن الدراسة في الأخير اقتصرت على بنكين هما : البنك الخارجي الجزائري ، و القرض الشعبي الجزائري، ولمدة ست سنوات خلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2014 وللقيام بهذه الدراسة تم الحصول على المعطيات من القوائم المالية الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنكين محل الدراسة.

يتشكل نموذج العائد على حقوق الملكية من مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في الدراسة وهي كالآتي:

مؤشر هامش الربح، مؤشر العائد على الأصول، مؤشر منفعة الأصول، مؤشر مضاعف حقوق الملكية.

ويتم حساب هذه المؤشرات البنكية بالنسب المئوية وفق المعادلات التالية:

- ✓ مؤشر العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة $\times 100\%$.
- ✓ نسبة مؤشر العائد على الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول $\times 100\%$.
- ✓ مؤشر مضاعف حقوق الملكية = الأموال الخاصة / مجموع الأصول $\times 100\%$.
- ✓ مؤشر منفعة الأصول = الإيرادات / مجموع الأصول $\times 100\%$.
- ✓ مؤشر هامش الربح = النتيجة الصافية / الإيرادات $\times 100\%$.

كما يتم حساب المخاطر البنكية للبنوك محل الدراسة، و ذلك من أجل معرفة مدى العلاقة الخطية وقوة الارتباط لهذه المخاطر على العائد على حقوق الملكية ومقارنة هذه العلاقة بين البنوك، و ذلك وفقاً للأسس النظرية لهذه المخاطر.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لكفاءة الأداء المصرفي للبنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

الفرع الأول: مؤشرات العائد

سيتم قياس العوائد لكل من القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، من خلال المؤشرات المبينة في الجدول .

أولاً: العائد على حقوق الملكية: حيث يقاس هذا المؤشر بقسمة الصافية على إجمالي حقوق الملكية، يطبق هذا المؤشر في البنوك التجارية نظرا لوجود النتيجة الصافية وحقوق الملكية في ميزانية بنك.

الجدول رقم(8): العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي والقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 2009-2014 الوحدة%

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الخارجي الجزائري	21.09	27.40	28.10	33.6	29	28
القرض الشعبي الجزائري	33.7	35.8	25.3	28.6	19.8	30.5

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنكين.

ثانيا: العائد على الأصول

جدول رقم(9): العائد على الأصول للبنك الخارجي والقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 2009-2014 الوحدة%

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الخارجي الجزائري	0.5	0.7	1.2	2	2.5	1.9
القرض الشعبي الجزائري	2.77	1.9	2.89	2.89	2.69	2.84

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنكين

ثالثا: مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية

جدول رقم(10): مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية الوحدة%

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الخارجي الجزائري	3.8	5.1	8.9	6.2	12.8	13
القرض الشعبي الجزائري	5.9	9.1	7.2	12.3	10.8	6.6

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنكين

رابعاً: هامش الربح

جدول رقم(11):هامش الربحالوحدة %

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الخارجي الجزائري	30.2	25.1	34.3	30.2	25.8	35.1
القرض الشعبي الجزائري	43.5	48.4	44.7	45.7	45.6	41.4

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنكين

خامساً: معدل منفعة الأصول

جدول رقم12:معدل منفعة الأصولالوحدة%

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الخارجي الجزائري	5.5	5.8	6.1	6.3	6.9	7.8
القرض الشعبي الجزائري	6.7	5.7	6.1	6.3	7.9	8.9

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنكين

الفرع الثاني:مؤشرات المخاطرة

أولاً: مخاطر رأس المال

جدول رقم(13): مخاطر رأس المالالوحدة%

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الخارجي الجزائري	8.6	3.6	5.8	8.1	7.9	6.8
القرض الشعبي الجزائري	5.8	9.1	11.8	8.7	9.1	7.7

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنكين

ثانياً: مخاطر السيولة

جدول رقم(14): مخاطر السيولةالوحدة%

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الخارجي الجزائري	20.1	19.8	9.8	7.7	29.8	13.7
القرض الشعبي الجزائري	6	5.6	34.7	16.1	13.4	33.6

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات البنكين.

ثالثا: مخاطر التشغيل

جدول رقم (15): مخاطر التشغيل الوحدة %

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الخارجي الجزائري	101.1	82.7	150.9	125.7	142.9	111.1
القرض الشعبي الجزائري	50.9	99.9	122.7	130.7	145.5	155.6

المصدر من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنكين:

المطلب الثالث: تفسير والمناقشة

لقد توصلنا في المطلب السابق لمجموعة من النتائج، وانطلاق من تفسير وتحليل المخرجات.

تفسير وتحليل وتعليل المخرجات.

أولا: مؤشرات العائد

1. معدل العائد على حقوق الملكية

من خلال الجدول رقم 8 نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية قد اخذ قيم مختلفة خلال سنوات الدراسة،

حيث تراوحت معدلاته في البنك الخارجي الجزائري بين 21,09% كأدنى عائد وذلك سنة

2009 و33.6% كأعلى عائد في سنة 2012، لتتراجع بنسبة 29% و28% خلال سنتي 2014 و2015.

أما القرض الشعبي الجزائري، فقد ظهرت نتائج مؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث تراوحت بين

33.7% ليشهد بعدها ارتفاعا بنسبة 35.8% في 2010 ثم تراجعت بنسبة 25.3% خلال سنة 2011، ثم

أرفعت بنسبة 28.6 سنة 2012، وبعدها انخفضت بنسبة 19.8% سنة 2013، عرفت ارتفاعا بنسبة

30.5% سنة 2014.

التفسير

يفسر تميز بنك القرض الشعبي الجزائري بالربحية مقارنة بالبنك الخارجي الجزائري، باعتماده على آليات متعددة في

التمويل فمنها ما يتميز بمخاطرة مرتفعة ومنها ما يتميز بالربح المضمون.

2. معدل العائد على الأصول.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 9 أن مؤشر العائد على الأصول في سنة 2009 قدرت ب 0,5% بالنسبة لبنك

الخارجي الجزائري وهي نسب ضعيفة مقارنة بالقرض الشعبي الجزائري الذي وصلت إلى 2.77%.

لشاهد ارتفاعا خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2013 بنسبة وذلك على التوالي 0.7%،

1.2%، 2%، 2.5% وهذه الأخيرة حققت أكبر نسبه له لينخفض خلال سنة 2014. أما بالنسبة لقرض

الشعبي الجزائري فشهد ارتفاعا خلال السنوات الثلاث 2010، 2011، 2012، بنسبة 1.9 %،
2.89%، 2.89% على التوالي ليشهد انخفاضاً في سنة 2013، بنسبة 2.69% وبعدها يعود للارتفاع
بنسبة 2.84%.

التفسير

يفسر حسن الأداء الذي حققه بنك القرض الشعبي الجزائري بالمقارنة مع البنك الخارجي الجزائري بانخفاض في
الأصول وارتفاع في الموارد التي ترفع من صافي الدخل.

نستنتج مما سبق أن:

أن بنك القرض الشعبي الجزائري أكثر ربحية من البنك الخارجي الجزائري وهذا ما أثبتته مؤشرات الربحية
هما ROE و ROA خلال سنوات الدراسة 2009-2014. وقد يعود السبب إلى اختلاف في طبيعة النشاط
الأساسي وحجم أصول كل من البنكين.

3. مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية.

أظهر الجدول رقم 10 أن مضاعف حقوق الملكية أو مؤشر الرفع المالي لكل من البنك الخارجي الجزائري و القرض
الشعبي الجزائري، حيث شهد البنك الخارجي ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة من 2009 إلى 2014 وعلى التوالي
بمعدلات تتراوح ب: 3.8%، 5%، 8.9%، 10.2%، 12.8% و 13%. أما بالنسبة لقرض الشعبي الجزائري قد
عرف تذبذب من حيث ارتفاع وانخفاض خلال سنوات الدراسة حيث شهد خلال سنة 2009 نسبة 5.9% ثم
ارتفعت ب 9.5% خلال سنة 2010 ثم انخفضت ب 7.2% سنة 2011 ثم ارتفعت بنسبة 12.3% خلال سنة 2012
ثم انخفضت في سنتي 2013، 2014 بنسبتي على التوالي 10.8%، 6.6%.

التفسير

يعود تذبذب في مؤشر الرفع المالي إلى تغير نسبة مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الأصول الخاصة أموال الغير
وبالتالي مخاطرة عند الاستثمار بها.

ومنه نستنتج أن:

- بنك القرض الشعبي الجزائري أحسن البنك الخارجي الجزائري وأقل منه مخاطرة.

4. هامش الربح.

بالنظر إلى قيم الجدول رقم (11) التي تظهر نتائج معدل هامش الربح للبنكين خلال فترة الدراسة، نلاحظ
أن معدل هامش الربح في البنك الخارجي الجزائري شهد ارتفاعاً خلال سنة 2009 حيث بلغ 30.2% ثم انخفض

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لكفاءة الأداء المصرفي للبنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري

بنسبة 25.1% سنة 2010 ثم ارتفع بنسبة 34.3% سنة 2011، ثم تراجع خلال سنتي 2012، 2013 بنسبتين على التوالي 30.2%، 25.8% ثم ارتفعت سنة 2014 بنسبة 35.1%.
أما بالنسبة لقرض الشعبي الجزائري فقد حقق معدلات مرتفعة بداية سنة 2009 بنسبة 43.5% و 48.4% خلال سنة 2010 ثم تراجعت سنة 2011 بنسبة 44.7% ثم ارتفع سنة 2012 بنسبة 45.7% ليشهد بعدها انخفاض بنسبة 45.6% في سنة 2013 و 41.4% سنة 2014.

التفسير

يعود سبب ارتفاع في هامش الربح إلى انخفاض التكاليف بما فيها المصاريف والضرائب، أما الانخفاض في هامش الربح قد يكون سببه عدد الوكالات، وبالتالي قلة النشاط.
ومنه نستنتج أن:

كفاءة القرض الشعبي الجزائري في إدارة ومراقبة التكاليف أحسن من البنك الخارجي الجزائري.

5. معدل منفعة الأصول.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 12 أن معدل منفعة الأصول في البنك الخارجي الجزائري قد حقق ارتفاع خلال سنوات خلال الدراسة من 2009 إلى 2014 حيث بلغت نسبة منفعة الأصول على التوالي 5.7%، 5.8%، 6.1%، 6.3%، 6.9% و 7.8%.
أما بالنسبة لقرض الشعبي الجزائري قد شهد ارتفاع بداية سنة 2009 بنسبة 6.7% ثم تراجع سنة 2010 بنسبة 5.7% ثم حقق ارتفاعا خلال السنوات 2011، 2012، 2013 و 2014، حيث بلغت النسب على التوالي 6.1%، 6.3%، 7.9%، 8.9%.

التفسير

يبين أن نسبة منفعة الأصول عندهما متذبذبة وهذا يعود إلى انخفاض قدرة كل منهما على التنويع في المحفظة الاستثمارية.

ومنه نستنتج أن:

- بنك القرض الشعبي الجزائري محفظته الاستثمارية هي الأفضل مقارنة بنك الخارجي الجزائري.

ثانيا: مؤشرات المخاطر

1. مخاطر رأس المال.

بالاعتماد على المعلومات في الجدول رقم 13 يظهر أن مخاطر رأس المال في البنك الخارجي الجزائري ضعيفة بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري، حيث بلغت أعلى قيمة 8.6% خلال سنة 2009 وأدنى قيمة بنسبة 3.6% خلال 2010.

أما القرض الشعبي الجزائري فبلغت أعلى قيمة لمخاطر رأس المال 11.8% خلال سنة 2011 وأدنى قيمة 5.8% خلال سنة 2009.

التفسير:

كل من القرض الشعبي الجزائري وبنك الخارجي الجزائري يحاول الاحتفاظ بنسبة عند معدل انخفاضها عن معدل الملاءة.

2. مخاطر السيولة.

من خلال الجدول رقم (14) يظهر أن مخاطر السيولة في البنك الخارجي الجزائري سنة 2009 قدرت 20.1% وهي أعلى نسبة خلال سنوات الدراسة، أما القرض الشعبي الجزائري، فقدت النسبة ب 6% . وفي سنة 2010 انخفضت النسبة لتصل إلى 19.8% ، أما بنك الخارجي الجزائري فقد قدرت ب 5.6% وهي أقل نسبة سنوات الدراسة.

أما في السنوات من 2011 إلى 2014 فنلاحظ أن القرض الشعبي الجزائري تذبذب أ، أما البنك الخارجي الجزائري شهد تذبذب هو الآخر .

التفسير

- أن القرض الشعبي الجزائري يحاول أن يقسم أمواله بين الاحتفاظ لمواجهة المخاطر الائتمان.
- أما بنك الخارجي الجزائري فيبحث عن آلية لتوظيف أكبر لهذه السيولة.

3. مخاطر التشغيل

من خلال الجدول رقم 15 يظهر أن مخاطر التشغيل في البنك الخارجي الجزائري بلغت أعلى قيمة بنسبة 150.9% خلال سنة 2011، وأدنى قيمة 82.7% خلال سنة 2010.

أما القرض الشعبي الجزائري فبلغت أعلى قيمة مخاطر التشغيل 155.6% سنة 2014 وأعلى قيمة 50.9% في سنة 2009.

المطلب الرابع: قياس معامل الارتباط بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر المصرفية

استخدم في هذا الجدول أداة إحصائية معامل الارتباط الخطي البيرسون من أجل إيجاد العلاقة بين العائد والمخاطر المصرفية للبنكين والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (16): قياس معامل الارتباط بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر المصرفية.

القرض الشعبي الجزائري	البنك الخارجي الجزائري	
0,57	0,26	معامل الارتباط بين العائد ومخاطر رأس المال
0,71	-0,8	معامل الارتباط بين العائد ومخاطر السيولة
-0,69	0,35	معامل الارتباط بين العائد ومخاطر التشغيل

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنكين

العلاقة بين العائد ومخاطر رأس المال:

من خلال الجدول أعلاه تظهر نتائج تطبيق معامل الارتباط لبيرسون أن العلاقة بين العائد ومخاطر رأس المال علاقة طردية في البنك الخارجي الجزائري حيث بلغ معامل الارتباط $r = 0,26$ وهي ضعيفة، بينما بلغ عند القرض الشعبي الجزائري $r = 0,57$ ما يشير أن العلاقة بين العائد ومخاطر رأس المال علاقة طردية وهي متوسطة.

العلاقة بين العائد ومخاطر السيولة:

فتظهر نتائج تطبيق معامل بيرسون أن العلاقة بين العائد ومخاطر السيولة علاقة عكسية تامة للبنك الخارجي الجزائري حيث كان معامل الارتباط $r = -0,8$ وهي قوية أما عند القرض الشعبي الجزائري فهي $r = 0,71$ ما يشير أن العلاقة بين العائد ومخاطر السيولة علاقة طردية.

العلاقة بين العائد ومخاطر التشغيل:

من خلال الجدول رقم تظهر نتائج تطبيق معامل بيرسون أن العلاقة بين العائد ومخاطر التشغيل علاقة طردية تامة في البنك الخارجي الجزائري $r = 0,35$ وهي ضعيفة، أما القرض الشعبي الجزائري فهي $r = 0,69$ مما يعني أن العلاقة بين العائد ومخاطر التشغيل علاقة طردية وهي متوسطة.

خلاصة الفصل:

كان الهدف من هذا الفصل إبراز مخرجات البنكين من ثم دراسة المقارنة بينهما من خلال القرض الممنوح ودفتر الشيكات وكذلك عدد الأسهم استخلصنا أن مخرجات البنك الخارجي الجزائري أقل من مخرجات قرض الشعبي الجزائري

يعتبر قياس الكفاءة باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية. أهم المؤشرات الجزئية التي نستطيع أن نحكم بها على مستوى أداء البنك، ويرى بعض الباحثين أن هناك مجموعة من الطرق الكمية والنوعية الأخرى لقياس الكفاءة الإنتاجية.

عموما بعد تطبيقنا لنموذج العائد على حقوق الملكية للبنكين استنتجنا مايلي :

● إن العلاقة بين العائد ومخاطر رأس المال علاقة طردية في البنك الخارجي الجزائري حيث بلغ معامل الارتباط $r = 0,26$ وهي ضعيفة، بينما بلغ عند القرض الشعبي الجزائري $r = 0,57$ ما يشير أن العلاقة بين العائد ومخاطر رأس المال علاقة طردية وهي متوسطة.

● إن العلاقة بين العائد ومخاطر السيولة علاقة عكسية تامة للبنك الخارجي الجزائري حيث كان معامل الارتباط $r = -0,8$ وهي قوية أما عند القرض الشعبي الجزائري فهي $r = 0,71$ ما يشير أن العلاقة بين العائد ومخاطر السيولة علاقة طردية.

● إن العلاقة بين العائد ومخاطر التشغيل علاقة طردية تامة في البنك الخارجي الجزائري $r = 0,35$ وهي ضعيفة، أما القرض الشعبي الجزائري فهي $r = 0,69$ مما يعني أن العلاقة بين العائد ومخاطر التشغيل علاقة طردية وهي متوسطة.

الخاتمة

تتبع أهمية الكفاءة المصرفية من ارتباط كفاءة القطاع المصرفي مباشرة بإنتاجية الاقتصاد، التي تجعل من تحدى مستويات الكفاءة لذا البنوك أمرا في غاية الأهمية لمستخدمي القرار داخل القطاع أو خارجية، كون أن القطاع المصرفي هو الأكثر أهمية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

قدمت هذه الدراسة في جانبها النظري أهم ما يتعلق بالبنوك التجارية و بالكفاءة والكفاءة المصرفية وطرق قياسها، وكذا الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الكفاءة المصرفية، أما الجانب التطبيقي فقد كان لغرض التعرف على كيف يتم تقييم كفاءة الأداء المصرفية بمقارنة البنكين البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وذلك باستخدام وقياس كل المؤشرات المكونة للنموذج العائد على حقوق الملكية والمخاطر البنكية وتحليلها وتقييم النتائج لمقارنة البنوك محل الدراسة.

أولا: اختبار الفرضيات :

✓ الصعوبات لقياس الكفاءة المصرفية هي تحديد وقياس مدخلاتها ومخرجاتها وتحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ نعم يلتزم البنك التجاري الجزائري بتحقيق أعلى عائد ممكن بالاستغلال الأمثل لموارد المتاحة هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

✓ أما الفرضية الثالثة، توصلنا على الحكم بعدم صحة هذه الفرضية، حيث لا يمكن اعتبار نموذج العائد على حقوق الملكية مؤشر كافي لقياس الكفاءة المصرفية، لأنه مؤشر يقيس الكفاءة الأداء المالي ولا يقس بالكفاءة تشغيلية أو الإنتاجية وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات المتعلقة بقياس الكفاءة المصرفية.

✓ البنوك التجارية هي وسيط مالي بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، حيث تقوم بوظيفة قبول الودائع من أصحاب الفائض ومنحها لأصحاب العجز على شكل قروض، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ثانيا: نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم الوصول إلى النتائج التالية:

✓ محدودية كفاءة أداء البنك الوطني الجزائري من حيث تحقيق أعلى عائد ممكن بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وبمراعاة تحقيق اقل تكلفة ومخاطرة، وذلك لعدة أسباب كتمويلها لمؤسسات عمومية متعثرة، كذلك افتقارها لسياسة المفاضلة في التوظيف، كذلك ضعف استخدام واستغلال التكنولوجيا الحديثة المستحدثات المالية نظرا الشلل السوق المالي، وكذلك نقص كفاءة الموارد البشرية والعديد من الأسباب.

✓ ترتبط مقدرة المصارف الجزائرية على نمو والتطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة، وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية، واستخدام التكنولوجيا حديثة وتظم المعلومات وتأهيل الإطارات بشرية والإدارية وتطوير أساليب إدارة المخاطر والرقابة.

مما سبق يتضح إن الحاجة ملحة اليوم لقيام السلطات العمومية باتحاد مجموعة من الإجراءات والإسراع في تجسيدها تطبيقيا، بغية الرفع من الأداء هذه البنوك استجابة للتطورات الحاصلة في جميع المساندين وطنيا ودوليا.

✓ احتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي الجزائري سواء كان بالنسبة للملكية أو بالنسبة للقروض الممنوحة.

✓ إن العلاقة بين العائد ومخاطر رأس المال علاقة طردية في البنك الخارجي الجزائري حيث بلغ معامل الارتباط $r = 0,26$ وهي ضعيفة، بينما بلغ عند القرض الشعبي الجزائري $r = 0,57$ ما يشير أن العلاقة بين العائد ومخاطر رأس المال علاقة طردية وهي متوسطة.

✓ إن العلاقة بين العائد ومخاطر السيولة علاقة عكسية تامة للبنك الخارجي الجزائري حيث كان معامل الارتباط $r = -0,8$ وهي قوية أما عند القرض الشعبي الجزائري فهي $r = 0,71$ ما يشير إن العلاقة بين العائد ومخاطر السيولة علاقة طردية.

✓ إن العلاقة بين العائد ومخاطر التشغيل علاقة طردية تامة في البنك الخارجي الجزائري $r = 0,35$ وهي ضعيفة، أما القرض الشعبي الجزائري فهي $r = 0,69$ مما يعني أن العلاقة بين العائد ومخاطر التشغيل علاقة طردية وهي متوسطة.

ثالثا: التوصيات:

- ضرورة تبني قواعد الإفصاح والشفافية داخل البنوك التجارية لأجل تقييم أداء سليم.
- متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي باعتبارها عصب الاقتصاد.
- ضرورة وجود غدارة مخاطر قائمة بحد ذاتها داخل البنوك التجارية من أجل التحكم في المخاطر بأنواعها.
- ضرورة إدخال التكنولوجيا للبنوك التجارية ومواكبة التطورات التي يشهدها العالم.

رابعا: آفاق البحث:

تنصح الدراسة الباحثين في مستقبل بالاهتمام بالدراسات التالية:

- ✓ قياس للكفاءة المصرفية باستخدام نموذج كمي علي سبيل المثل نموذج حد التكلفة العشوائية ونموذج الحد السميك ونموذج التوزيع الحر ومغلف البيانات.
- ✓ قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية باستخدام إحدى الطرق الكمية دراسة مقارنة بين البنوك التجارية.

✓ تقييم الأداء للبنوك الجزائرية العامة والخاصة.

✓ تقييم كفاءة الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية.

قائمة المراجع

أولاً: كتب اللغة العربية

1. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، الأردن، عمان، 2010.
 2. أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، الناشر مؤسسة لورد العاملين للشؤون الجامعية، 2006.
 3. خالد أمين عبدالله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، عمان، 2006.
 4. خالد عبد الرحيم، مطر المهيني، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2005.
 5. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الأردن، 2003.
 6. رضا صاحب أبوحمد، إدارة المصارف، دار الفكر للنشر والتوزيع، طبعة الأولى.
 7. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2009.
 8. سلمان دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.
 9. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2010.
 10. شاكرك القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1992.
 11. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
 12. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
 13. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991، رشاد العصار، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2010.
 14. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2000.
 15. محمود حسين الوادي، وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، عمان، 2010.
 16. محمود يونس، وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المالية، دار الجامعية، 2005.
 17. ناظم محمد نوري أشمري، النقود والمصارف، الناشر دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006.
- ثانياً: الرسائل والأطروحات
1. جاسر سعيد الخليل، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير الوطنية في نابلس، فلسطين، 2004.
 2. حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، 2011.
 3. رانية خليل حسان أبوسمر، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2007.
 4. سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية، الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، سنة 2009.
 5. صالح عبد القادر، تقييم أداء العاملين باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، دراسة ميدانية في مؤسسة سونلغاز حضري 01 ورقلة للفترة ماي 2013، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2012-2013.

6. طارق عبد الله المحيسن، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني "دراسة قياسية 1997_2004"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة مؤتة، الأردن.
 7. عمر تيمجغدين، دور استراتيجية التوزيع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة تخرج لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي. جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013.
 8. فطيمة الزهرة نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية، خلال الفترة 2004.2008، مذكرة ماجستير تخصص علوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
 9. ميهوبسماح، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في البنوك والتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، فرع بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة 2005.
 10. نهاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2013.
- ثالثاً: المجالات والملتقيات
1. أحلام بو عبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، 2014.
 2. بوشنافة أحمد، روشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع التحديات، المركز الجامعي بشار.
 3. بوعبدلي أحمد، عبد الرزاق خليل، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، ورقة عمل مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، 2001.
 4. رايس حدة، فاطمة الزهراء نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية، دراسة حالة البنوك الجزائرية، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 26، المجلد الأول، فلسطين، 2008.2004.
 5. زيغود يوسف وآخرون، تقويم أدوات التحليل المالي، مجلة جامعة تشرين للدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27، العدد 4.
 6. عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، مجمع المدخلات الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمتطلبات والحكومات، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة، 2011.
 7. فريد خاتو، قريشي محمد الجموعي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، مجلة الباحث قاصدي مباح ورقلة، الجزائر، عدد 12 سنة، 2013.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

1. Jiambalov J. Managerial Accounting, Vol.3, New York, USA: Jhonwiil& sons, Inc2007.
2. Tannenwald R. Differences across first district banks in operational efficiency, 1995.
3. Young R. D. Measuring Bank Cost Efficiency: Don't count on Accounting Ratios, Financial practice and education USAK1997.